

PROVISIONAL

A/42/PV.13
6 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرةالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(سنغافورة)	السيد محبوباني	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(باراغواي)	السيد سالديفار	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد بوز (لكسمبرغ)

السيد عزيز (العراق)

السيد كابوتو (الارجنتين)

السيد كوسوماتدجا (اندونيسيا)

السيد لينيهان (ايرلندا)

السيد فرنانديز أوردونييز (اسبانيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٧٥٨٦ 87-64073/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بوز (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، أولاً وقبل كل شيء ، أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن تهانّي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن خبرتكم الطويلة في الدبلوماسية وفي العلاقات الدولية ، ومهارتكم الشخصية ، كلها مقومات عظيمة تضمن لنا إدارتكم النشطة والمستنيرة لأعمال هذه الدورة .

كما أود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام وإعجابي به . إذ أنه يقوم بتفانٍ و إخلاص وحكمة وإصرار ، وبمعاونة أعوانه البارزين ، بالاضطلاع بالمهام الدقيقة والمعقدة التي يعهد اليه بها عاماً بعد عام . ففي الوقت الذي تدخل فيه بعض الصراعات العالمية والإقليمية مرحلة صعبة ، تكتسي مبادراته وجهود الوساطة والمصالحة التي يبذلها أهمية خاصة . وحسبي الإشارة الى الحرب الإيرانية - العراقية واحتلال أفغانستان . لذا ، يتعين عليّ أن أعرب له عن مدى ارتياح حكومة بلادي الشديد لتجديد ولايته ، وأؤكد له مرة أخرى كامل ثقتنا .

يوم الثلاثاء الماضي ، خاطب السيد اليمان جينسين رئيس خارجية الدانمرك ، الجمعية باعتباره الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي ونيابة عن دولة الإثنتي عشرة وإنني أؤيد تمام التأييد المواقف التي طرحها هنا بشأن شتى القضايا الدولية في عالم اليوم ، لذا ، سأقصر تعليقاتي على الملاحظات التالية .

إن استعراض الحالة الدولية الذي ننخرط فيه على نحو تقليدي في هذا الوقت من العام ، يفضي بنا في هذه المناسبة الى إجراء تقييم يكون أكثر دقة بل في الواقع أكثر ايجابية . إلّا أننا مازلنا - طبعا - نشعر بانزعاج إذ نرى أن المجابهة والاحتلال العسكري يستمران في أجزاء شتى من العالم . فهناك فورات جديدة من العنف ، ومازالت انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة على نطاق واسع كما كانت دائماً . وفي نفس الوقت ، مازالت غالبية البلدان مستمرة في معاناة الصعوبات التي ابتليت بها من جراء حالة الاقتصاد العالمي .

ومع ذلك تنحو بعض التطورات الأخيرة الى إظهار المزيد من التحول الإيجابي الذي يبرر حقا انتعاش آمال جديدة . وأشير هنا بصفة خاصة الى الحالة في امريكا الوسطى ، والتي ساعدت اليها فيما بعد ، والحالة في سري لانكا ، حيث تم التوقيع على اتفاق متوازن بين رئيس سري لانكا ورئيس وزراء الهند ينص على إنهاء الحرب الدامية التي اضطرت نيرانها بين طائفتي ذلك البلد .

كما يجب أن أذكر ايضا النتائج المشجعة للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي اختتم أعماله مؤخرا في جنيف .

وسأكون مقصرا إن لم أكرر التزامنا المشترك بمحاربة الإرهاب . لقد ظهرت ومضات من الأمل تبشر بإمكانية عقد مؤتمر معني بالسلم في الشرق الأوسط . كما أن توافق الآراء الذي بزغ في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية يوضح أيضا وجود حالة جديدة من التفكير ومزييدا من التقارب في المصالح والآراء .

وفي المقام الاول ، إن التطور الذي حدث في العلاقات بين الشرق والغرب - وهو ما تعلق عليه بلادي ، التي تقع في قلب أوروبا غاية الاهتمام - يُعد أمرا يدعو الى مزيد من التفاؤل . فالمسألة التي نوليها أهمية قصوى هي ما إذا كانت العلاقات الدولية قد وصلت فعلا الى نقطة تحول .

وللمرة الاولى يكون لدي انطباع بأننا نشاهد الموت البطئ للحرب الباردة ، وكل العقائد القديمة التي اتسمت بها سياسات ما بعد الحرب . تلك العقائد القائمة على أساس منطق الصراع الطبقي العالمي والمواجهة بين الايديولوجيات والعداء والريبة الأساسية بين التكتلات .

وفي اعتقادي إن الحرص على تجنب كارثة نووية ، وضمان بقاء الجنس البشري ، وتحقيق الرخاء لأكبر عدد ممكن ، يدفع الشعوب ، وبالتالي زعماءها السياسيين إلى التفكير بشيء من التبرر .

ولا يمكن لأحد أن ينكر اليوم أن تطور التكنولوجيا العمرية ، والتدويل المستمر للإنتاج والتجارة ، أديا إلى وجود نوع من التكافل بين اقتصادات الدول . لهذا فمن الطبيعي والواقعي أن يقر الزعماء السياسيون ، أيا كانت انتماءاتهم ، هذا الوضع ، وأن يعتمدوا بحزم ودون تحفظ ، سياسة من شأنها تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تعاون خلاق أكثر صراحة وأوسع نطاقا ، ومفيد لكل الأطراف .

وفي اللحظة الراهنة يتركز كل اهتمامنا على احتمالات اتمام أول اتفاق حقيقي لنزع السلاح يتعلق بالقوات النووية المتوسطة المدى ، ويتوقع إبرامه قبل نهاية هذا العام . وتُعزى هذه النتيجة بصفة خاصة إلى مبادرة ميمونة لحلف الأطلسي ترجع إلى عام ١٩٨١ . لهذا فإننا نتطلع بأمل صادق إلى مؤتمر القمة المقبل الذي سيتزوج بالتوقيع على هذا الاتفاق التاريخي .

إن هذا الاتفاق سيدعم بشكل حاسم مناخ الثقة وروح التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبين الشرق والغرب . ويساعد على تخفيف حدة التوترات إلى أدنى حد عرفته أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وأملنا هو أن تستكمل في أعقاب ذلك الاتفاق المبدئي الذي يكتسي أهمية حيوية من الناحية السياسية والنفسية ، المفاوضات الخاصة بتخفيض القوات النووية الاستراتيجية تخفيفا جذريا . وبنفس الروح نتوقع بصبر نافذ من مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، الذي استطاع التغلب على كثير من العقبات ، أن يستكمل على الفور أعماله المتعلقة بحظر كل الأسلحة الكيميائية وإزالتها .

ومن منطلق الحاجة إلى الاستقرار ومزيد من الأمن في أوروبا ، تنادي بلادي بالممثل بإجراء مفاوضات بشأن القوات التقليدية تفضي ، كما نأمل ، إلى خفض تلك الأسلحة بشكل متوازن ، وقابل للتحقق السليم أيضا .

وفي هذه الاثناء تستوجب الحاجة الى تعميق روح الثقة والتعاون الامتثال للمعاهدات والاتفاقات القائمة ، وعدم التشجيع على استحداث أو تطوير فئات جديدة من الاسلحة داخل الغلاف الجوي أو خارجه لان هذا ليس من شأنه إلا إضافة مزيد من البلبلة الى التنافس التقني البالغ التعقيد أصلا ، وإدخال سباق التسلح في مسار جديد مختلف تماما .

ونلاحظ مع الارتياح الاتجاهات الجديدة في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي . ففي غضون آخر رحلة قمت بها الى موسكو ، وتشرفت فيها بالتحدث مع كبار القادة السوفيات ، تولد لدي اقتناع بأن ثمة تغييرا سياسيا حقيقيا في الطريق . وهذا من شأنه أن يسهم في إحراز تقدم عميق ودائم في كل المجالات ، وبالذات في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما يفي بالطموحات المشروعة التي يتطلع اليها الكثيرون . وفي هذا السياق أود أن أشدد على إرادتنا السياسية في العمل مع شركائنا في الاتحاد الاوروبي بغية ضمان أن تفضي أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى قيام كل البلدان المشتركة بتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي تنفيذا كاملا .

وبقدر شعورنا بأحقيتنا في التفكير في آثار التطورات الاخيرة على العلاقات الدولية ، نرى من واجبنا توضيح أن الاعمال وحدها ، لا القارات ، هي التي تبسّد الشكوك والتحفظات التي رسخها التاريخ والتجربة فينا .

وفي هذا الصدد مازالت الحرب الرامية التي تدور رحاها في أفغانستان تشير شكوكا عميقة حول صدق رغبة الاتحاد السوفياتي في السلم وفي تغيير سياسته الخارجية . فكيف يكون الامر على خلاف ذلك والقوات الاجنبية مازالت ترابط هناك ، وتمنع الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير كاملا ، وبناء مجتمع جديد يكون بحق مجتمعا مستقلا وغير منحاز ؟ إن الانسحاب السريع لتلك القوات وفقا لجدول زمني محدد هو وحده الذي سيمكّن من إحراز تقدم في المحادثات التي يجريها الامين العام .

إن الاتفاق الخاص بإعادة السلم الى امريكا الوسطى ، الذي توصل اليه في ٧ آب/أغسطس الماضي رؤساء دول امريكا الوسطى الخمسة ، سبب آخر يدعوننا الى

الارتياح . فطالما نادت لكسمبرغ ، مع البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتسوية التفاوضية ، وبخاصة في المؤتمرات الوزارية التي جمعت بين ممثليها وممثلي بلدان أمريكا الوسطى وممثلي مجموعة كونتادورا ، أولا في سان خوسيه في ١٩٨٤ ، ثم في لكسمبرغ في ١٩٨٥ ، وأخيرا في غواتيمالا في شباط/فبراير من هذا العام .

وبمقاومة الضغوط الخارجية وإبداء الإرادة السياسية المشتركة فإن رؤساء الدول الخمس تلك قدموا للعالم درسا في الشجاعة والحكمة السياسية عندما قالوا "لا" للحل العسكري ، واختاروا السلم عن طريق اتفاق إقليمي تفاوضي يقوم على الحوار والمصالحة والديمقراطية .

إن الخطوات الأولى في تنفيذ عملية السلم ، وهي بالتأكيد صعبة وحساسة ، شأنها شأن أية عملية أخرى تمت حتى الآن ، كانت مشجعة ودعمت مناخ الثقة الذي أمكن استعادته . وبالتالي فمن المستصوب أن تقبل كل بلدان المنطقة هذا الاتفاق وأن تسهم في تحويله إلى سلم حقيقي مع الاحترام الواجب للقانون الدولي .

في بلدين في شرقي آسيا خضعا طويلا للقهر والدكتاتورية تجد الديمقراطية فرصة جديدة لها .

أولا ، في الفلبين ، تحرض رئيسة الجمهورية ، السيدة أكينو بعزم على إقامة مؤسسات نيابية تمثل الشعب الفلبيني تمثيلا حقيقيا . وهي لذلك جديرة بمؤازرتنا في سيرها على هذا الطريق المحفوف بالآخطار الجسيمة . كما أن جهودها الرامية إلى انعاش الاقتصاد ووقف الفساد والقيام بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة ، والاصلاح الزراعي بمفغة خاصة ، جديرة بكل تقدير .

في الفلبين وفي أمريكا اللاتينية وفي أي مكان آخر يرتبط النجاح في تحقيق الديمقراطية ارتباطا وثيقا باتخاذ التدابير الشجاعة التي يتطلبها التقدم والعدالة الاجتماعية التي طالما حرمت منها تلك البلدان .

أما في كوريا الجنوبية فقد نجح شعب ذكي في فرض شرعية مطالبه السياسية والاجتماعية ، وبذلك فتح الطريق أمام العفو عن السجناء السياسيين وحرية التعبير والانتخابات الحرة . ومن دواعي سرورنا أن تأتي هذه العملية ، في عشية دورة سيول

الاوليمبية ، وأن تساعد على قيام نظام ديمقراطي حقيقي ، بفضل التعاون المسؤول من قبل كل الاطراف المعنية ، سواء كانت الحكومة الحالية او زعماء المعارضة . إن عدم وجود أي ممثل للشعب الكوري في هذه القاعة أمر لا بد من إعادة النظر فيه ، وأمل أن يكون ذلك في هذه الدورة .

وفيما يتعلق بمسألة الحرب بين إيران والعراق نود أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بالاجماع في مجلس الامن ، والذي يقوم على أساس تقييم موحد وضعه الاعضاء الخمسة الدائمون في المجلس . إنه بادرة مشجعة تبعث على الامل بالنسبة لمستقبل الامم المتحدة ، لأنه يبشر باتجاه جديد جدير بالامتحسان والمؤازرة .

ويثبت هذا القرار أن جميع أعضاء مجلس الأمن ، رغم تباين مواقفهم ، قادرون على ابداء ارادة سياسية مشتركة وتحمل المسؤوليات الخاصة التي أناطها بهم الميثاق وأعضاء هذه المنظمة والتمتلة بصيانة السلم والامن الدوليين .

ومع أن هذه الطفرة الدبلوماسية لا تستطيع أن تمحي من أذهاننا معاناة الحرب ، فإننا نود من هذا المنبر أن نشيد بهذه السابقة العظيمة المحرزة بإجماع لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث ، مما ينبغي أن يمكن الشرق والغرب والشمال والجنوب من العمل بمزيد من الحزم وعلى مستوى أكبر نحو إعادة إقرار السلم والتعاون الدوليين .

وانني على اقتناع راسخ بأن الاغلبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة تتوقع أن يقوم مجلس الامن بنفس القدر من العزيمة ، تمثيا مع روح الميثاق ، بدراسة المسائل الهامة والصراعات المستعمية الاخرى التي طال إهمالها .

والحقيقة أن قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ، لم يحقق السلم بعد . ولكن هذا لا يدل إلا على أن اتفاق مجلس الامن ، على الرغم من أنه أمر لا غنى عنه في وقف الصراع ، ليس بالضرورة كافيا . وفي الحقيقة لا تزال الحرب مستمرة وهي أكثر تدميرا من أي وقت مضى . لقد أدى ما يزيد على سبعة أعوام من العدوان المسلح الى مقتل وجرح أكثر من مليون فرد من المدنيين أو العسكريين ، أغلبهم من الشبان الابرياء . ودُمرت مدن بأكملها من جراء الهجمات الجوية والقصف المستمر . وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية أكثر من مرة وأدى استخدامها الى التسبب في آلام شنيعة ، بما يتنافى بصورة صارخة مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وينبغي لنا أن ندين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية .

ان هذه الحرب تمزق شعبين منتميين الى حضارتين قديمتين بارزتين . وقد زرعت الريبة في النفوس وسببت الانقسامات الاجتماعية في عدد من البلدان العربية ، وحتى في خارج العالم العربي . واليوم أصبح هذا الصراع ، بسبب خطر إمكانية توسع رقعتيه - والاحداث المؤسفة التي وقعت في مكة تثبت ذلك - يهدد حرية الملاحة البحرية في الخليج

الفارسي ، مما تطلب تدخل البلدان الصديقة والمتحالفة لصيانة حرية العبور في هذه الممرات البحرية الدولية .

وانني أضم صوتي الى أصوات الذين أعربوا عن تشجيعهم لما يقوم به الأمين العام ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، من عمل مستمر بهدف تحصيل قبول الطرفين لقرار مجلس الأمن الذي يمثل السبيل الوحيد لتسوية شاملة وعادلة ومشرفة .

لقد خلقت الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط دفعة تعيد للأمم المتحدة روح المبادرة في السعي الى حل شامل . وأصبح من الواضح أن هذا هو المحفل الوحيد القادر على الشروع في عملية سلم حقيقية في تلك المنطقة واتمامها بنجاح . وان بلادي ، بالاشتراك مع الدول الاعضاء في الاتحاد ، تؤيد عقد هذا المؤتمر .

إن المشاورات التي أجراها الأمين العام مع كل الاطراف المعنية ومع أعضاء مجلس الأمن تزيد اقتناعنا بأن فكرة عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تحظى الآن بقدر متزايد من التأييد ، لأنه لا يوجد بديل للحل التفاوضي . ونحن نأمل أن تستمر هذه المشاورات وأن تتكشف .

لقد حددت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد في عدة مناسبات المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها أي حل عادل وشامل . وانني أشير بوجه خاص الى الإعلان الصادر عنها في البندقية في عام ١٩٨٠ . لقد استند هذا الإعلان الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين ينصان بوجه خاص على مبدأ الانسحاب من كل الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ . ويؤكد الإعلان أيضا على مبدأ الحق في الوجود والأمن لكل الدول في المنطقة . ولاسيما اسرائيل ، وكذلك المساواة في التعامل مع كل الشعوب ، الامر الذي يعني الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وانني على اقتناع بأن المقاومة المتبقية ، في اسرائيل وفي أماكن أخرى ، لفكرة عقد هذا المؤتمر الدولي متزول في النهاية ، ومن ثم سوف تفتنم في نهائية المطاف فرمة التسوية التفاوضية .

بيد اننا نشهد بعميق القلق الحالة السائدة في لبنان ، البلد الذي أدمته ومزقته ١٠ سنوات من الحرب الأهلية والاحتلال الاجنبي . ولا تزال انفجارات العنف المنتظم مستمرة دون هوادة ، مع ما يمحبا من عمليات قصف وأخذ رهائن ومذابح للابرياء واشتباكات بين الطوائف . ولن يتمكن لبنان من استعادة سيادته ووحدته واستقلاله وملامته الاقليمية إلا بتحقيق المصالحة بين مختلف طوائفه .

وأود ، كما فعل الامين العام ، أن أشيد إرادة مستحقة بقوات الامم المتحدة لحفظ السلم ، التي تواصل ، في لبنان وفي أماكن أخرى - وعلى الرغم مما لحق بها من اصابات وخسائر كبيرة بالارواح - الفصل بين الاطراف المعنية والحفاظ على الهدنة ، التي تبقى هشة في غياب تسوية مؤكدة .

وفي جنوب افريقيا لا تزال الحالة خطيرة ومتفجرة للغاية . فحكومة الاقلية البيضاء ملتزمة بمواصلة نظام الفصل العنصري الذي يمحل في جوانب عديدة وصمة عار على جبين الانسانية . ومنذ الانتخابات التي جرت في ٦ ايار/مايو أصبحت جميع الوعود بالاملاحات موضع نسيان . وليس هناك أي مؤشر على إجراء تغيير جوهري ولم يبرز أي اعتماد للدخول في حوار . ولا تزال حالة الطوارئ مستمرة . وما زال آلاف الاشخاص معتقلين دون محاكمة . والرقابة تتكشف باستمرار .

وعلى الصعيد الخارجي ، تستبد جنوب افريقيا في أعمالها بعدم احترام سيادة البلدان المجاورة . وهي تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا . وان حكومة بلادي تدين إدانة قاطعة سياسة جنوب افريقيا وأعمالها هذه .

في عام ١٩٨٥ ، تحت رئاسة لكسمبرغ ، ومرة أخرى في عام ١٩٨٦ ، اعتمدت بلدان الاتحاد الاوروبي عددا من التدابير الرامية الى معاقبة حكومة بريتوريا على سياستها القمعية ضد الاغلبية السوداء . وتُستعرض هذه التدابير وتُعزز كلما اقتضى الحال في ضوء التطورات التي تطرأ على الحالة . وينبغي لهذه الجمعية وللمجلس الامن أن يحدوا نفس الحدو .

وفي المقام الأول ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد على الرغبة في إبقاء الفصل العنصري لا بخطوات غير فعالة وانقسام ، وإنما بالتصميم على المطالبة بالقضاء عليه قضاء مبرما .

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي أيضا ضغوطه دون هوادة لوقف الانتهاكات المارخة والمنهجية لحقوق الانسان في كثير من البلدان الاخرى . وانني أشير هنا بوجه خاص الى الحالة السائدة في شيلي ، حيث يحرم شعبها دون حق من الديمقراطية والحريية وحقوق الانسان الاساسية منذ ١٤ سنة .

ولانتزال الحالة الاقتصادية العالمية مدعاة للقلق العميق . وايضا توجهدنا بانظارنا نرى أن النمو الاقتصادي لا يزال بطيئا وغير كاف . فلم يتجاوز الناتج الإجمالي المحلي في العالم نسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٦ ، والتوقعات لعام ١٩٨٧ وما بعده ليست بأفضل من ذلك ، ولاسيما في ضوء زيادة عدد سكان العالم سنويا بنسبة ١,٦ في المائة .

وفي نصف الكرة الشمالي - أي في البلدان الصناعية - يتسم الوضع في أكثر الحالات باستمرار النسب العالية من البطالة واختلالات خارجية واضحة ، وإعادة هيكلة عميقة ومؤلمة هنا وهناك .

وفي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية تعطل التقدم الى درجة كبيرة من جراء عدد من العوامل : فهناك انخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها بشكل استثنائي ، والتدهور في معدلات التبادل والانخفاض في حصيله الصادرات وأعباء خدمة الدين المهلكة المتعاظمة والعقبات الماثلة أمام التجارة . فضلا عن ذلك تتسبب سياسات التكيف في تدهور ظروف المعيشة الهشة بالفعل ، خاصة بالنسبة لأكثر القطاعات حرمانا من شحوب تلك البلدان .

وبصورة عامة إن الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتعاضد بدلا من أن تتضاءل . فقد نما الدخل الفردي في البلدان الصناعية في الشرق والغرب بمعدل ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بينما انخفض هذا المعدل بمقدار ٤ في المائة في البلدان النامية . وكل هذه النسب بطبيعة الحال أرقام متوسطة وهذا من شأنه أن يشوه التباينات القائمة بين البلدان وأن يغطي أوجه الإجحاف الموجودة داخل العديد من هذه البلدان نفسها .

وفي ظل هذه الصورة القائمة ، توصلت البلدان المشاركة في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف منذ شهرين ، الى توافق في الآراء أرحب به . لقد أثبتت أنها قادرة على توخي الاعتدال والواقعية - وأجرؤ على القول بأنها أبدت شعورا جديدا بالمسؤولية الفردية والجماعية .

وفي هذا الصدد ، ألفت الانتباه الى سلوك البلدان ذات النظام الشيوعي التي ضمت صوتها ، للمرة الاولى في التاريخ ، الى أصوات المشاركين الآخرين في تحليلهم للأمور . وأود أن أؤكد بشكل خاص على العمل الايجابي الذي أقدمت عليه جمهورية الصين الشعبية . لقد تميز هذا البلد في مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية - كما تميز في محافل أخرى - بجهوده المعتدلة والبناءة ، مما عاد بالنفع الكبير على جميع المشاركين .

إن النتائج التي توصل اليها هذا المؤتمر لا تقدم أية معجزات ذات آثار مباشرة قصيرة المدى . بيد أنها تعني القبول بالمبادئ الأساسية التي يملئها تزايد

التكافل بين الاقتصادات والتي يعد احترامها شرطا مسبقا للاستئناف العام للنمو والتنمية والتجارة الدولية .

ومن المأمول أيضا أن يتخذ التضامن المالي والهيكلية الجديد الذي توخيناها شكلا ملموسا وأن تكون الالتزامات التي تمهد بها جميع المعنيين محددة بما فيه الكفاية بحيث تسمح بخلق البيئة الضرورية الكفيلة بتحقيق الانتعاش . والمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجارية حاليا - وهي مفاوضات استهدفت كفاءة انفتاح أكبر للاسواق - توفر استجابة مبدئية في هذا المضمار .

ما من شك في أن النمو يعد شرطا ضروريا لتحسين الظروف المعيشية في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية . ولا بد أن يتحمل كل بلد بالطبع المسؤولية الرئيسية عن تنميته . ومع ذلك بوسعي أن أقول بأنه لا بد لأي سياسة إنمائية عميقة الجذور أن تركز اهتماما متساويا للمشاركة الفعالة لجميع أفراد الشعب ولتوزيع الدخل الوطني والاشارة الاجتماعية المترتبة على ذلك . إن العدالة تقتضي هذا الامر ، فضلا عن أن هناك فكرة أساسية تتمثل في أن التنمية لا يمكن فرضها .

ختاما اسحوا لي أن أكرر مرة أخرى - إن كانت ثمة حاجة للتكرار - التزامنا بهذه المنظمة . كيف يمكن أن يساورنا شك بأن في الإمكان استبدال الأمم المتحدة في حين نرى الدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن في مسائل كالحرب الجارية بين ايران والعراق ، والحالة في الشرق الاوسط وافغانستان وتلمس حلول في كمبوديا وفي قبرص ؟ هل يمكننا أن نتحمل أزمة متعددة الاطراف حين ندرك الخدمة الجليلة التي تقدمها للسلام وبصورة متواصلة قوات الأمم المتحدة في مختلف المناطق المشتعلة من العالم ؟ هل يمكن أن نسمح بحدوث أزمة في الوقت الذي نود فيه أن يتعزز العمل الدولي لمالح الاحترام العالمي لحقوق الانسان ؟ هل يمكن أن نتحمل أزمة في حين أن التحديات الاقتصادية والبيئية التي لا حصر لها تجعل من الأساس أكثر إيجاد تعاون دولي مستمر بمرور كل يوم ؟

انطلاقا من هذه الروح أود أن أشير الى التقرير الممتاز الذي نشرته اللجنة الدولية تحت رئاسة رئيسة وزراء النرويج ، السيدة غرو هارلم بروندتلاند ، وهو

التقرير الذي يوضح مدى خطورة حالة البيئة العالمية وكذلك أشارها الخطيرة على التنمية المستقبلية . إن هذه المشاكل تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تفكيراً عميقاً وأعمالاً نشطة يجري التنسيق بينها على المستوى الدولي .

ولهذا يبدو لي أن من المستصوب إيجاد حل في أسرع وقت ممكن للأزمة العالمية القائمة في الأمم المتحدة ، لأن هذه الأزمة لا تشكل عملنا فحسب بل وتقوض الحقبة أيضاً . إن الالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدول رسمياً تجاه هذه المنظمة ، تماماً مثل أولوية القانون الدولي ، تقتضي هذا منا جميعاً . وعملية إعادة الهيكلة الضرورية التي اضطلع بها الأمين العام تنفيذاً للقرار ذي الصلة بالموضوع والذي اتخذ بالإجماع ، لا بد أن تشجع وأن تستكمل بالسرعة اللازمة .

لقد مضى ما يقرب على اثنين وأربعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة في أمريكا ، الأرض الديمقراطية المضيافة حيث نلتقي كل عام بمعادة بالغة . وقد ركزت هذه المرة ملاحظاتي متعمداً على الاتجاهات الجديدة التي تتسم بقدر أكبر من الواقعية والعملية والتي تتضح في العلاقات الدولية .

ويتعين علينا جميعاً ، معاً في تضامن ، أن نجعل الأمم المتحدة مركزاً أكثر انجماً واتحاداً واتساقاً حيث يمكن أن تكفل جهود كل الأمم أن يعم الرخاء على الجميع . وبدون هذا لا يمكن أن يكون هناك ملم أكثر ضماناً وأكثر شمولاً . ختاماً ، أود أن أشير إلى التقرير السنوي عن أعمال المنظمة الذي قدمه لنا الأمين العام مؤخراً .

انني أشاطره تماماً التقييم الذي وضعه للمشاكل الدولية الخطيرة . وانني أؤيد العبارات الشاعرية الهامة التي وصف بها الأمين العام الظروف الدولية الراهنة : "ويبدو كما لو أن شراع المركب الصغير الذي تجمعت فيه شمسوب الأرض ، في خضم بحر محفوف بالآخطار قد هبت عليه من جديد رياح خفيفة ولكن مؤاتية ... [ولكن] سفينتنا العالمية تحتاج إلى مهارة في الإرشاد وإلى معاهدة من مجدفين مخلصين لتجتاز المخاطر الخفية العديدة وتصل إلى شاطئ الأمان في القرن القادم" (A/42/1 ، ص ٢ و ٣) .

السيد عزيز (العراق) : السيد الرئيس يطيب لي في مستهل كلمتي أن أهنيكم على الثقة العالية التي أولاكم إياها ممثلو الدول الاعضاء بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم . كما أود بهذه المناسبة أن أشيد بجهود سلفكم السيد شودي رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة التي كانت حافلة بالاعمال المهمة .

لقد مضى على النزاع بين العراق وايران أكثر من سبع سنوات نوقش خلالها النزاع مرات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن . وسبق لنا أن أبدينا رأينا في الموضوع أمامكم في كل تلك المناسبات . وإن كلمتي ستقتصر على هذا الموضوع حسب . فالحرب المفروضة على العراق هي في طبيعة القضايا التي تهتم بلادي في الوقت الحاضر ، فضلا عن كونها في مقدمة القضايا التي تشغل هذه المنظمة والمجتمع الدولي .

لا شك أنكم تذكرون جيدا كيف كان عام ١٩٨٦ عاما مهما في مجرى الحرب العدوانية التوسعية التي فرضها النظام الايراني على العراق . ففي شباط/فبراير من ذلك العام قام النظام الايراني بغزو ميناء الفاو العراقي واحتلاله . وبعد مناقشة مجلس الأمن للوضع الخطير في المنطقة من جراء ذلك العدوان أصدر بالإجماع في ٢٤ من الشهر المذكور القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي صاغه أعضاء المجلس بصورة مستقلة عن تأشيرات طرفي النزاع وكرسوا فيه نهج التسوية الشاملة طبقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وإزاء رفض النظام الايراني للقرار عاود مجلس الأمن بحث النزاع وأصدر بالإجماع مرة أخرى في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ القرار ٥٨٨ (١٩٨٦) الذي أكد ضرورة الالتزام بالقرار السابق . ومرة أخرى رفض النظام الايراني ذلك القرار ، مما دعا مجلس الأمن الى إصدار بيان في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر أكد فيه من جديد نهج التسوية الشاملة الواردة في القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) . ورفض النظام الايراني هذه الدعوة أيضا .

وطوال تلك الفترة كان النظام الايراني يعد العدة لعملية غزو جديدة واسعة النطاق على العراق كان أقطابه يسمونها "الهجوم الحاسم والآخر" .

وفي الوقت نفسه كان أقطاب النظام الإيراني يحضرون لعقد اجتماع لعملائهم في طهران من أجل "تقرير مستقبل العراق" من كافة الوجوه ، كما زعموا . وتم افتتاح الاجتماع المذكور في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، واستمر لغاية ٢٩ من الشهر المذكور ، بإسهام مباشر وفعال من قبل المسؤولين الإيرانيين من أعلى المستويات . وفي ليلة ٢٥/٢٤ من ذلك الشهر ، وفي أشد انعدام ذلك الاجتماع ، قام النظام الإيراني بعملية غزو جديدة لمنطقة البصرة بهدف احتلالها . وعند احتياط محاولته شرع بعملية غزو جديدة في ليلة ٩/٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ في منطقة البصرة أيضا ، وقام بعملية أخرى ليلة ١٤/١٣ من الشهر نفسه في المنطقة الوسطى من الجبهة .

إن أهداف النظام الإيراني من وراء هذه العمليات واضحة تماما . فبعد أن عجز خلال ست سنوات عن احتلال العراق كله بهجمات كبيرة كان يشنها كل عام ، امتهدد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ منطقة البصرة لإقامة حكومة عميلة لايران فيها ومن ثم الانطلاق منها لتحقيق حلمهم باحتلال العراق كله وتهديد دول الخليج العربي والتوسع الاقليمي على حسابها . ولقد أحبط شعب العراق وقواته المسلحة هذه الأهداف الشريرة بفضل الاقتدار القائم على الايمان العميق بالحق وعدالة الدفاع عن النفس ضد العدوان والشر .

في خضم هذه التطورات الخطيرة بادر الامين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بالدعوة الى عقد جلسة لمجلس الامن على مستوى وزراء الخارجية لبحث الوضع بين ايران والعراق . وقد عكست مبادرة الامين العام المستوى المتقدم من الاهتمام بالاشارة الخطيرة لاستمرار الحرب العدوانية التوسعية التي تشهدها ايران ضد العراق . وقد تكلفت الجهود الدولية المكثفة التي انطلقت على أساس من هذه المبادرة بصدور قرار ملزم وبالإجماع من مجلس الامن في ٢٠ تموز/يوليه الماضي هو القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي عبر عن رغبة المجتمع الدولي في تحقيق السلام العاجل وتحقيق تسوية شاملة ودائمة للنزاع .

لقد عبر العراق عن موقفه من القرار بوضوح بعد يومين من صدوره ، ورحب به إنطلاقاً من موقفه الثابت والمبدئي المرتبط بالسلام وایمانه بحل النزاع بالطرق السلمية . وأكد العراق استعداداه لتنفيذ القرار ككل لا يتجزأ وحرصه على تطبيق بنوده كاملة . إن العراق لم يرحب بالقرار لأنه قرار عراقي ، ولم يرحب به لأنه يتضمن مكاسب للعراق ، وفي الواقع إن كل الاعتبارات التي رددتها ايران ومن عمل لمالحها خلف كواليس مجلس الامن قد وضعت في هذا القرار . إن العراق رحب بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) لأنه اعتبره متوازناً ورأى أنه يتضمن عناصر التسوية الشاملة ، ولأن موقف العراق كان منذ البداية هو القبول بحل النزاع بالوسائل السلمية ومن خلال المنظمة الدولية وعلى أساس الميثاق والقانون الدولي .

أما النظام الايراني فقد اتبع منذ العشرين من تموز وحتى الآن سياسة المناورة على القرار ومارس سياسة المماثلة والتسوية واخترع وسائل في التعبير عن موقفه من القرار ليس لها مثيل في تاريخ التعامل مع قرارات مجلس الامن . وليس هناك من معنى لهذا الموقف الايراني في الواقع غير رفض القرار والإصرار على مواصلة العدوان والحرب . وبعد زيارة الأمين العام لظهران صار النظام الايراني يصور موقفه من القرار بأسلوب مراوغ هو التركيز على مسألة البدء بالعدوان باعتبارها النقطة الاولى وهذا ما ركز عليه رئيس الجمهورية الايرانية في خطابه أمامكم . لذلك فأنني سأركز في كلمتي على هذه المسألة المهمة وعلى تفاصيلها لتظهر الحقيقة ساطعة أمامكم كما هي لا كما يريد تصويرها دعاة استمرار الحرب والقتل والدمار ، على الرغم من أننا أوضحنا هذه المسألة في مناسبات سابقة وفي وثائق عديدة وزعت في هذه المنظمة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وعلى الدول الاعضاء أيضا .

في عام ١٩٧٩ وعندما جاء النظام الجديد في ايران الى الحكم كان العراق حريصاً على اقامة علاقات حسن الجوار مع ايران . وقد كانت مواقف العراق هذه امتداداً لسيامته الخارجية وانسجاماً مع المصالح العليا للعراق على الصعيدين الوطني والدولي . إن العراق كان يضع في المقام الاول من اهتماماته مواصلة خطة التنمية

الشاملة التي بدأها بعد ثورة تموز/يوليه ١٩٦٨ وتطوير المستوى المعاشي للشعب العراقي وتحقيق التطور الشامل في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فضلا عن بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية التي تمكن الشعب من ممارسة حقوقه الديمقراطية . وفي ميدان العلاقات الخارجية كانت أهداف السياسة الخارجية للعراق تحقيق الاستقرار في المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاقطار المجاورة وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية - هذه المبادئ التي أكدها إعلان الرئيس صدام حسين يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

إن السياسة التي انتهجها العراق رسميا وفعليا في الداخل والخارج هي التي هيأته لان يرفح لاستضافة المؤتمر السابع ل قمة عدم الانحياز ومؤتمر القمة الثاني لمنظمة أوبك بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيسها . إن مصالح العراق الاساسية وموقعه الدولي البارز كانا مرتبطين اشد الارتباط بالمحافظة على الامن والاستقرار وعلى احسن العلاقات مع جيرانه ومع دول العالم الاخرى . ولم تكن له أية مصلحة في إشارة المشاكل مع هؤلاء الجيران أو مع أي من دول العالم .

وانسجاما مع نهج العراق هذا في سياسته الخارجية فقد استقبل النظام الجديد في ايران بأملوب ودي وكان من اوائل الدول التي اعترفت به . وقد أكد الرئيس صدام حسين حرص العراق على اقامة علاقات جوار مبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون بما يخدم مصلحة السلم والامتقرار في المنطقة في لقائه الشخصي مع وزير خارجية ايران في مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ . وأكد العراق هذا النهج أيضا في لقاء وزيره خارجية البلدين في الأمم المتحدة .

أما النظام الايراني فقد انتهج منذ البداية سياسة مغايرة تماما . لقد مارس هذا النظام منذ البداية موقفا عدائيا ضد العراق وعبر قادته عن هذا الموقف حتى قبل مجيئهم الى الحكم حين صرح خميني أثناء اقامته في فرنسا عام ١٩٧٨ بأنه يعتبر تغيير نظام الحكم في العراق من بين الاولويات في أهدافه .

إن النظام الايراني بحكم ايديولوجيته المبنية على نظرية الولاية الالهية لمن يدعوه بالامام على كافة المسلمين في العالم حسبما تضمنه كتاب "ولاية الفقيه" لخميني - الذي يمثل في نهج النظام الايراني نفس دور كتاب "كفاحي" لهتلر في النظرية النازية - أقول إن هذا النظام يؤكد مبدأ تصدير الثورة الى خارج ايران كواجب ملزم على السلطات الدستورية وعلى الدولة الايرانية . لذلك كان العمل على ما يسمى تصدير الثورة الشغل الشاغل للحكومة الايرانية والعنصر الرئيسي في تحديد علاقاتها ونشاطاتها الخارجية والسبب الرئيسي في كل ما عانت وتعاني منه المنطقة من عدوان واضطراب وفقدان للأمن منذ أن جاء هذا النظام الى الحكم في ايران وحتى اليوم .

وفي إطار هذا النهج الشاذ الذي أصر النظام الايراني على ممارسته لم يُخَفِ هذا النظام أن هدفه الأول من برنامج تصدير الثورة هو الاطاحة بالنظام السيامي والاجتماعي في العراق واحتلال العراق والحقاقه ولاية تابعة لايران .

وإذا كان احتلال العراق والسيطرة عليه ما يزال الهدف الأول في خطط التوسع الايراني فإنه ليس الهدف الوحيد . فلقد مارس هذا النظام منذ قيامه وحتى اليوم وسائل الارهاب والتخريب والحملات الاعلامية ضد كل بلدان المنطقة وبلدان عديدة في

العالم ، وارثكب العدوان المسلح السافر على الكويت والسعودية وغيرها من بلدان المنطقة واحتلت قوات ايرانية مسلحة أجزاء من لبنان ورفعت عليها العلم الايراني . كان من المفترض ان تنظم العلاقات بين العراق وايران اتفاقية قائمة بينهما هي اتفاقية عام ١٩٧٥ . لقد كانت اتفاقية عام ١٩٧٥ ذات طبيعة خاصة عقدت لتنظيم مسائل الحدود بين البلدين ولتنظيم مسائل الامن والاستقرار على هذه الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وقد نصت مادتها الرابعة على ان أي خرق لأي جانب من جوانبها يشكل خرقاً لها ككل .

ومنذ البداية صار النظام الايراني يهاجم هذه الاتفاقية ويعتبرها مشوهة ويطلق مسؤولوه على اختلاف مستوياتهم التصريحات عن عدم التزامهم بها ، وهي تصريحات موثقة في الوثائق التي قدمناها الى هذه المنظمة وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية . كما قامت الحكومة الايرانية بإعادة زمرة البارزاني المتمردة العميلة التي تهدد وحدة العراق الى ايران ومساعدتها على القيام بأعمال تخريبية ضد العراق - وهي الزمرة التي كانت ايران تدعمها قبل عقد اتفاقية عام ١٩٧٥ بشتى أنواع الدعم والتي توقفت عن دعمها بموجب احكام تلك الاتفاقية . كانت هذه المواقف والتصرفات خرقاً متعمداً ومريحاً لاتفاقية عام ١٩٧٥ بالإضافة الى انتهاكها للبنود الأخرى التي قفت بإعادة الاراضي العراقية التي كانت تحتلها منذ زمن الشاه ، ومهاجمة الاتفاقية ككل ، وبذلك أعادت بهذه التصرفات المتعمدة من جديد حالة فقدان الامن والاستقرار على الحدود المشتركة بين البلدين . وكان هذا الوضع البداية العملية لشن العدوان من جانب ايران على العراق .

لقد استمرت هذه التصرفات والمواقف العدائية التي تهدد السيادة والامن والاستقرار الداخلي للعراق طيلة عام ١٩٧٩ وخلال الأشهر التسعة من عام ١٩٨٠ . وقد حرص العراق على معالجة هذه المسائل بالوسائل الدبلوماسية وعن طريق الحوار . فقد نبه السلطات الايرانية عشرات المرات بالوسائل الدبلوماسية الى ان تصرفاتها هذه تشكل خرقاً لاتفاقية عام ١٩٧٥ . وطلب بصورة رسمية من الحكومة الايرانية بتاريخ ٢٧ حزيران/

يونيه ١٩٧٩ أن تبين موقفها من تلك الاتفاقية . وعلى الرغم من خطورة هذه المسألة بالنسبة للعلاقات بين بلدين متجاورين لم تكلف الحكومة الإيرانية نفسها عناء الاجابة على هذا الاستفسار العراقي ذي الطبيعة الجوهرية .

وقد رافقت هذه الخروق تصرفات أخرى لا تقل عنها خطورة تنصبّ كلها في اتجاه رئيسي هو تهديد سيادة العراق وأمنه وفرض الهيمنة الإيرانية عليه . فخلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ صدرت بيانات وتصريحات وخطب محمومة لا حصر لها ، بصورة تكاد تكون يومية ، من مسؤولي النظام الإيراني تدعو الى : استهداف تغيير النظام السياسي والاجتماعي في العراق ؛ وتشجيع الفوضى والارهاب في داخله وارتكاب هذه الاعمال فعلا من خلال استخدام السكان ذوي التبعية الإيرانية ؛ وتحريض المواطنين على مقاطعة السلطة الوطنية ومناهضتها وشل الأجهزة الحكومية ؛ ودعوة القوات المسلحة الى التمرد على السلطة والى الهروب من الشككات والواجب الوطني ؛ والدعوة المريخة الى قتل المسؤولين السياسيين في العراق .

وأشير بوجه خاص الى تصريحات وزير خارجية النظام الإيراني السابق قطب زاده في دمشق في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٠ التي أعلن فيها عن مؤامرة مزعومة استهدفت حياة السيد رئيس الجمهورية العراقية .

والاكثر خطورة من كل هذا أن المسؤولين الإيرانيين صاروا يتحدثون علنا عن استخدام القوات المسلحة في تحقيق أهدافهم ضد العراق . وأشار بوجه خاص الى خطاب رئيس جمهورية ايران أبو الحسن بني صدر بتاريخ ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٠ الذي قال فيه : "إن الجيش الإيراني اذا ما تحرك غربا فليس هناك من قوة على وجه الأرض تستطيع وقف زحفه الى بغداد" . ولا يقل عن ذلك خطرا تصريح قطب زاده وزير الخارجية في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بأن حكومته قررت إسقاط الحكومة العراقية وتصريحه قبل ذلك بيوم واحد بأن بغداد وعدن فارسيتان .

وكان المسؤولون الإيرانيون في ذلك الوقت يعتبرون اطلاق التصريحات الاكثر تهديدا لأمن العراق وسيادته وسيلة أساسية من الوسائل التي تمكنهم من تمييز نفوذهم

داخل النظام الجديد وتطلق المناصب الاعلى في السلطة الايرانية على اعتبار أن الاكشر تطرفا في هذا المجال هو الاقرب الى خط خميني في تصدير الثورة والاقرب الى قلبه .
ومع استمرار هذه الحملات السياسية والاعلامية وحملات التخريب وزعزعة الامن والاستقرار صار النظام الايراني يستخدم القوة المسلحة ضد العراق لتحقيق اهدافه العدوانية . في خلال الفترة من شباط/فبراير ولغاية ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ قامت الطائرات الايرانية ب ٢٤٩ خرقا للجواء العراقية . وبلغ عدد المرات التي اطلقت فيها القوات الايرانية المسلحة النار عبر الحدود وعلى المخافر الحدودية العراقية والهجوم عليها والقصف المدفعي وعرقلة الملاحة في شط العرب ، الشريان الحيوي للعراق ، وقصف الاهداف المدنية العراقية ما مجموعه ٢٤٤ مرة ، واطلقت النار على الطائرات المدنية العراقية ثلاث مرات وقُصِفَت المنشآت الاقتصادية العراقية سبع مرات .

وفي كل هذه الحوادث المتعمدة كان العراق يحذر وينبه ويحاور بالطرق الدبلوماسية لعل النظام الايراني ينصاع الى الحكمة والتعقل والى قواعد السلوك الدولي واحكام القانون الدولي . وقد بلغ عدد الإخطارات بالمذكرات الرسمية التي أرسلتها الحكومة العراقية الى السلطات الايرانية حول هذه الانتهاكات خلال الفترة من ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ ولغاية ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، ٢٩٢ تنبه فيها الى المخاطر التي تنجم عن هذه الاعمال وتحذر من نتائجها الوخيمة على العلاقات بين البلدين ، ولكن دون جدوى فقد استمر القادة الايرانيون في تمعيد تهديداتهم ضد العراق وفي المباراة فيما بينهم حول افضل الوسائل لتصدير ثورتهم المتخلفة الى العراق .

وبتاريخ ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ انتقل النظام الايراني الى مستوى خطير في مخطئه العدواني الذي يستهدف العراق . فقد قامت القوات المسلحة الايرانية باستخدام المدفعية الثقيلة عيار ١٧٥ ملما في قمف مدن خانقين ومندي وزرباطية ونفط خانة . وقد أطلقت المدفعية الايرانية النار على هذه المدن العراقية من فوق الاراضي العراقية التي رفضت إعادتها للعراق كما تمليه اتفاقية عام ١٩٧٥ ، وحشدت عليها القوات العسكرية . وبذلك تكون الحكومة الايرانية قد هدت بصورة متعمدة سيادة العراق وأمنه مرتين ، مرة باحتلال عسكري متعمد لأرضه ، ومرة أخرى بقصف متعمد للمدن العراقية بالمدفعية الثقيلة من على تلك الأرض العراقية .

وعلى الرغم من أن العراق قد نبه ايران بمذكرة رسمية في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى هذا التصرف المخالف للالتزامات الدولية وطلب منها رفع تجاوزاتها العسكرية على اراضي العراق ، إلا ان القصف المدفعي الايراني استمر دون انقطاع ، مما اضطر معه العراق الى تنبيه ايران مرة أخرى بمذكرة رسمية في ٨ ايلول/سبتمبر الى اضطراره الى ممارسة حقه في الدفاع الشرعي بموجب الميثاق والقانون الدولي بازاحة الاحتلال الايراني اذا لم توقف ايران تجاوزاتها العسكرية ضد سيادة العراق وسلامته الاقليمية .

غير أن السلطات الايرانية لم ترد على ذلك بل واصلت اعتداءاتها العسكرية على العراق مما اضطرنا للمرة الثالثة بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى تسليم ايران

مذكرة رسمية تفصيلية نمخنا فيها القيادة الايرانية بان تسال اجهزتها المسؤولة عن الحدود والاتفاقيات لكي تتأكد من صحة موقف العراق على امان التعهدات الملزمة للبلدين بموجب اتفاقية ١٩٧٥ . كما حثت المذكرة الحكومة الايرانية على ان تدرك بان ضرب المدن الاهلة بالسكان المدنيين ، كما فعلت بقصف خانقين ومنذلي ، ليس من الامور الهينة ، وان ذلك يعتبر امرا خطيرا ينبغي ان تتجنبه ايران اذا كانت لا تريد للعلاقات بين البلدين ان تتدهور على نحو خطير .

والجدير بالذكر ان العراق قد نبه الحكومة الايرانية في جميع المناسبات الى التزاماتها الدولية ومن ضمنها اتفاقية ١٩٧٥ . ومن الضروري الانتباه الى ان العراق حتى ذلك الوقت ، اي الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، قد اكد للمرة الاخيرة على ايران ضرورة الالتزام ببند اتفاقية ١٩٧٥ . فماذا كان جواب ايران ؟ إن ايران لم ترد على مذكراتنا الدبلوماسية بنفس الاسلوب ، بل ردت بالشهيد والوعيد ومواصلة استخدام القوة العسكرية ضد حدود العراق ومدنه ومنشآته الاقتصادية ومرافقه الحيوية . وبعد صبر طويل ومحاولات لا حصر لها وإزاء هذه الأدلة الواضحة ولامتناع الحكومة الايرانية عن الاجابة على هذه المذكرة التاريخية ثبت لدى الحكومة العراقية ان الحكومة الايرانية تتعمد انتهاك عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها اتفاقية عام ١٩٧٥ . لذلك لم يكن امام العراق سوى اعتبار الاتفاقية المذكورة وما لحقها من اتفاقيات امتنعت اليها ملفاة من جانبه ، بعد ان ألفتها ايران قولا وفعلًا وحسبًا من عليه البند (رابعًا) من تلك الاتفاقية والمادة الرابعة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار التي امتنعت الى الاتفاقية المذكورة .

ان ايران باتهامها العراق بالغاء اتفاقية ١٩٧٥ تريد منا ومنكم ان نتجاهل خرقها للاتفاقية سواء ما تعلق منها بسيادة العراق الاقليمية ، او امنه الخارجي والداخلي ، او عدم التدخل في شؤونه الداخلية ؛ وان تحتفظ هي في الوقت نفسه بامتيازاتها بموجب تلك الاتفاقية في شط العرب بتحديد الحدود فيه على امان خط التالوك ومن دون ان تعترف رسميا بالاتفاقية المذكورة .

إن المحاولات الدبلوماسية والقانونية العراقية لتنبية ايران الى خطورة ما ترتكبه من أعمال العدوان والتهديد وتحذيرها من نتائجها الوخيمة على العلاقات بين البلدين جوبهت بالمزيد من التهديد والمزيد من استخدام القوة العسكرية من جانب ايران . فقد كشفت الحكومة الايرانية اعتبارا من ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ أعمال القصف بتيران المدفعية الثقيلة والطائرات مستهدفة المجمعات السكنية الاهلة بالسكان والمنشآت الاقتصادية الحيوية في العراق والسفن التجارية العراقية والاجنبية الداخلة والخارجة من طء العرب . كما أعلنت السلطات الايرانية اغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية ، وأعلنت النفير العام وحشدت القوات العسكرية بكثافة كبيرة على الحدود وبدأت عملا عسكريا واسع النطاق مستخدمة قواتها النظامية بشكل علني . وأصدرت القوات المسلحة الايرانية ابتداء من ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ أربعة بلاغات عسكرية عن نشاطها . وفي البلاغ الثالث الصادر يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ذكرت ايران أنها استخدمت القوة الجوية في عملياتها العسكرية . وفي البلاغ الرابع الصادر يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ تباهت السلطات الايرانية بافعال النار في حقول نطف خانة ، وهي منطقة نفطية عراقية مهمة .

إن العمليات العسكرية التي قام بها العراق اعتبارا من السابع من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بطرد القوات الايرانية التي تحتل اراضيه والتي كانت تقصف مدنه الحدودية من تلك الاراضي العراقية المحتلة ، ثم العمليات العسكرية التي قام بها يوم الثاني والعشرين من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ لمجابهة الفعاليات والحشود العسكرية الايرانية على حدوده بهدف تحقيق خرق عميق داخل الاراضي العراقية لتحقيق اهدافهم العدوانية التوسعية ضد العراق - إن هذه العمليات - هي عمليات دفاعية صرف . لقد كان العراق في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ أمام خيارين لا ثالث لهما : إما الرضوخ للعدوان الايراني الرامي الى احتلال العراق وتحويله الى ولاية ايرانية أو الدفاع الشرعي عن النفس .

أن مجمل هذه المواقف والأعمال والتمرفات الايرانية ، التي وقعت قبل ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، تشكل انتهاكا صارخا لجملة من مبادئ وأحكام القانون الدولي

التي تحكم العلاقات الودية بين الدول بالصورة التي تم تقييدها في اعلان العلاقات الودية الذي تبنته الجمعية العامة بتوافق الآراء في القرار ٢٥٢٦ (د - ٢٥) بتاريخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، ومن أبرزها مبادئ حسن الجوار ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ المساواة بين الدول في السيادة ، وواجب تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية .

كما ان المحصلة النهائية لاعمال وتصرفات الحكومة الإيرانية ، التي تجسدت بالمبادأة باستعمال القوة المسلحة ضد العراق اعتبارا من ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، بل وحتى قبل هذا التاريخ ، يمدق عليها مفهوم العدوان المسلح المباشرة وغير المباشر ، بالصورة التي عرضها تعريف العدوان الذي اقترته الجمعية العامة بتوافق الآراء في القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بعد ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ لمواجهة العدوان الإيراني تنسجم مع حق الدفاع الشرعي نظرا لتوفر شرطي الضرورة والمعقولية اللذين يقرهما القانون الدولي لقيام هذه الممارسة بشكل مشروع .

إن إيران التي تحدث رئيسها أمامكم قبل أيام تريد منكم ومن مجلس الأمن أن تنسوا كل هذه الاعمال العدوانية وكل هذه التصرفات المنافية للقانون الدولي ولطبيعة العلاقات بين الدول في العصر الحديث وأن تصدقوا إدعاءها بأن العراق قد اعتدى عليها ! وهي تزعم أن العراق لم يلجأ الى الوسائل السياسية لمعالجة النزاع ، وأنه شن الحرب على إيران من أجل إسقاط النظام الإيراني . لنتساءل : ألم تكن كل تلك المحاولات الدبلوماسية ومحاولات الحوار التي قام بها العراق منذ شباط/فبراير ١٩٧٩ وحتى ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ - ألم تكن هذه محاولات سياسية ودبلوماسية ؟ من الذي رفض الأسلوب السياسي والدبلوماسي في حل المشاكل ؟ أهو العراق الذي رحب بقيام الجمهورية في إيران ، ودعا رئيس وزرائها لزيارة العراق ، وأرسل التهاني لقادتها ، وأرسل ٢٩٣ مذكرة دبلوماسية يحذر فيها من تهديدات إيران لسيادته وأمنه أم هو إيران التي كانت تشتم العراق وتهدد أمنه واستقراره وتصر على تغيير نظامه السياسي والاجتماعي وتعتبر خميني وصيا عليه وتستخدم القوة المسلحة لانتهاك حدوده وتهدد بغزو عاصمته ومحوه من خارطة المنطقة ؟ مَنْ من الطرفين رفض الحوار ووساطة الأصدقاء لمعالجة المشاكل بين البلدين ؟ في نيسان/ابريل ١٩٨٠ كان رئيس جمهورية إيران يخطب مزهوا أمام جمهوره ويقول إن الرئيس صدام حسين سعى ثلاث مرات الى إرسال وسطاء لمعالجة المشاكل مع إيران وأنه رفض التحدث اليهم . ولا بد لكل منصف أن يسأل نفسه : هل كان

العراق وحده الذي عجز عن حل مشاكله مع إيران بالوسائل الدبلوماسية في ذلك الوقت أم أن العالم كله كان يحار في كيفية التعامل مع هذا النظام الشاذ المعتدي الذي لا يحترم القوانين الدولية والاعراف السائدة في التعامل بين الدول ويعجز عن حل المشاكل معه حتى الآن ؟

لنعد الى عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، ولنراجع الوقائع اليومية للأحداث واحدة واحدة ، ولنسال دول المنطقة والدول التي كان لها مشاكل مع إيران : مَنْ منها استطاع أن يقيم حوارا بناء مع النظام الإيراني على أساس القانون الدولي وقواعد السلوك الدولي والاحترام المتبادل للسيادة والمصالح ؟ مَنْ ؟ الكويت ، السعودية ، البحرين ، الاتحاد السوفياتي ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ؟ مَنْ من الدول ، كبيرها أو صغيرها ، البعيد منها عن إيران أو المجاور لها ؟ مَنْ منكم استطاع في ذلك الوقت بل وحتى الآن أن يحل مشاكله مع إيران عن طريق الحوار وعلى أساس القانون الدولي وقواعد السلوك في هذا العالم المعاصر ؟ إن هناك ألف دليل ودليل على أن العالم كله كان وما زال يعاني من الخرق الإيراني المتعمد للقانون الدولي وللاتفاقيات والعقود الموقعة بين إيران وبلدان العالم ، ومن مخططات الإرهاب الإيرانية ، ومن الوقايات الإيرانية ، ومن رفض إيران لأسلوب الحوار البناء . ولعل ما ورد في مذكرات الامين العام السابق فالدهايم عن زيارته لطهران خير دليل على ما نقول وعلى الطريقة التي كان يتحاور فيها الإيرانيون حتى مع ممثل المنظمة الدولية* .

لقد شهد العالم الكثير من النزاعات المسلحة لأسباب عديدة ، وما زال يشهد الكثير منها . فما الذي ينبغي على الدولة العضو في الأمم المتحدة أن تفعله عندما ينشب نزاع مسلح بينها وبين بلد آخر ؟ إن هناك في هذا العالم الذي ننتمي اليه سلطة دولية مسؤولة عن الأمن والاستقرار في العالم . هذه السلطة هي مجلس الأمن . في

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد محبوباني (منغافورة) .

٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بعد أن اجتمع مجلس الأمن ودرى الوضع القائم بين العراق وإيران أصدر المجلس قراره ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي يدعو إلى إيقاف القتال والشروع بالمفاوضات . وقد قبل العراق ، العضو المسؤول في الأمم المتحدة والمؤمن بميثاقها وبالقوانين والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول - قَبِلَ بذلك القرار على الفور . أما إيران التي رفضت حل المشاكل مع العراق بالوسائل السياسية وعن طريق المفاوضات والتي تؤمن باستخدام الوسائل المنافية للقانون والعرف الدوليين في تهديد سيادة العراق وأمنه فقد رفضت القبول بقرار مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠) وأصرّت على مواصلة الحرب حتى يومنا هذا .

وكما رفضت إيران الامتثال لإرادة المجتمع الدولي الداعية لإنهاء الحرب ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، فقد رفضت أيضا حل النزاع عن طريق المنظمات والهيئات الدولية الأخرى كمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ووضعت عليها كما فعلت مع الأمم المتحدة شروطا منافية للقانون الدولي ولمفاهيم هذا العصر ، شروطا تحقق لإيران كل أهدافها التوسعية المنطلقة من نظرية تصدير الثورة التي هي سبب كل ما تعانيه المنطقة من مشاكل .

إن أماننا اليوم ملغا ضخما من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومن قرارات ونداءات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي كلها تدعو إلى حل النزاع بين إيران والعراق بالطرق السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حركة عدم الانحياز والمبادئ الإسلامية . لقد رفضت إيران كل ذلك وقَبِلَ العراق بكل ذلك . فهل يمكن لدولة معتدى عليها حقا أن ترفض كل هذا الجهد الدولي لسبع سنوات وكل هذه المناشدات والدعوات الدولية وتصرُّ على الحرب وعلى القتل والتدمير أم أن هذا هو موقف المعتدى الطامع الذي له أهداف عدوانية توسعية ! مَنْ من الطرفين المتنازعين اعتبر الحرب هبة من الله وفرمة مناسبة لتصفية الخصوم الداخليين وتجذير الثورة والتخلص من الجيل القديم وبناء الجيل الجديد ؟

إن تصريحات خميني وكل المسؤولين الإيرانيين منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتى هذا اليوم تتفنى بالحرب وتعدد فضائلها وتأثيراتها على بقاء النظام وقدرته على سحق الخصوم . كما تشيد بتأثيرها في تعزيز نفوذ إيران في المنطقة وعلى الصعيد الدولي ، فهل يمكن لنظام يشيد بالحرب بمثل هذه الصورة وتكون الحرب مفروضة عليه ! ، أم أنه هو الذي أراد هذه الحرب وفرضها على العراق وعلى بلدان المنطقة ؟ وأصاب بأشارها المجتمع الدولي ككل . من غير إيران المعتدية المصرة على تصدير ثورتها المتخلفة وجرائمها المنكرة والمصرة على الهيمنة على العراق والمصرة على السيطرة على بلدان المنطقة ، والمصرة على استخدام وسائل الإرهاب في كل بلدان العالم ، من غير إيران يتحمل مسؤولية هذه الحرب ومسؤولية القتل والدمار اللذين استمرتا أكثر من سبع سنوات ؟

إن ما صرح به قادة النظام الإيراني منذ سبع سنوات وما يكررونه اليوم بأملوب هستيري يكفي وحده لتحديد الطرف الذي بدأ العدوان والحرب والذي لا يستطيع العيش بدون الحرب ، ناهيك عن مسؤوليتهم في استمرارها رغم كل المحاولات الخيرة التي بذلت وتبذل الآن لإنهاؤها . إن إيران تحاول بالأكاذيب قلب الأمور رأساً على عقب ، وتريد التركيز على فترة نزاع استمر ثلاثة أسابيع بين بلدين متجاورين لجا بعدها مجلس الأمن الى التدخل فيه . إنها تريد من العالم أن ينسى كل أعمال العدوان والتخريب وكل خروقات القانون الدولي التي ارتكبتها ضد العراق وضد كل بلدان المنطقة قبل وأثناء وبعد هذه الفترة ، وتريده أن ينسى الموت والقتل والدمار الذي استمر سبع سنوات بسبب إصرارها على الحرب ، ورفضها الانصياع للقانون الدولي ، ورفضها ولاية المنظمة الدولية على النزاع ، وإصرارها على طريققتها هي ومفاهيمها هي في حل هذا النزاع بالقوة والإرهاب والابتزاز .

لقد ذكرتم بما جرى في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ قبل اندلاع النزاع بين العراق وإيران ، وأشرت الى الممارسات العدوانية الإيرانية ضد بلادنا وتهديدها لسيادة العراق وأمنه .

وانتم تعرفون ويعرف اعضاء المنظمة الدولية كلهم ما يجري الآن في المنطقة وما الذي تفعله وتقوله إيران ضد الدول الأخرى . لقد سمعتم بالمواريخ التي اطلقتها إيران على بلد صغير مسالم مثل الكويت ، وتعرفون بالتهديد المستمر للسفن الكويتية ، وتعرفون التهديدات الوقحة التي توجهها إيران للمملكة العربية السعودية وعدوانها على سفنها وأجوائها ومطالبتها باسقاط النظام فيها . انكم تعرفون حقائق المحاولات الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لكل بلدان المنطقة بدون استثناء . تعرفون بأنه توجد في طهران حكومة بديلة لكثير من الأنظمة الشرعية في منطقتنا . تعرفون دور إيران في الإرهاب في الدول العربية في شمال افريقيا التي اضطرت الى إغلاق السفارات الإيرانية فيها لتجنب أعمال التخريب والفتنة التي تمارسها وتمولها تلك السفارات . تعرفون بالتأكيد حقائق الأعمال الإرهابية التي يقوم بها عملاء إيران حتى في دول غير إسلامية مثل الدول الأوروبية . وتعرفون بلعبة الرهائن التي يستخدمها النظام الإيراني كورقة للابتزاز السياسي وكوسيلة للحصول على الأسلحة التي تمكنه من مواصلة الحرب والعدوان على بلادي وعلى غيرها من بلدان المنطقة .

إن هذه الأعمال العدوانية التي تقوم بها إيران ضد بلدان المنطقة وبعد تسع سنوات من قيام هذا النظام الشاذ ، كلها تندرج في إطار العدوان المسلح على الدول وفقا لتعريف العدوان الذي أقرته الجمعية العامة الذي أقرت اليه سابقا . وإذا كان العراق قد تحمل من العدوان الإيراني أكثر مما تحمل غيره من بلدان المنطقة فلأن بيننا وبين إيران حدودا تبلغ ١٨٠ كيلومترا ولأن مدننا تبعد بضع كيلومترات من الحدود ولأن عاصمة بلادنا لا تبعد أكثر من ١٢٠ كيلومترا من الحدود .

هذا هو النظام الإيراني الذي يأتي ممثلوه الى هذه المنصة ويذرفون دموع التماسيح أمامكم مصورين لكم أن عدواننا قد وقع عليهم . أن أحدا لم يمال ممثلي النظام الإيراني عن تعريفهم لمعنى العدوان ! إن للنظام الإيراني مفهوما آخر للعدوان غير المفهوم الذي تتلقى عليه دول العالم . العدوان في نظر النظام الإيراني هو أن ادافع عن نفسي ضد محاولاته لغزو بلادنا . العدوان في نظر حكام طهران هو أن لا تسمح

لهم بالتدخل في شؤونك الداخلية . العدوان في نظر حكام إيران هو أن لا تسمح لهم بخرق قواعد القانون الدولي وقواعد التعامل بين الدول عندما يشاؤون ذلك !! العدوان في نظر حكام طهران هو أن لا نسج لهم بفرض هيمنتهم على بلدان المنطقة .. هذا هو مفهوم حكام طهران عن العدوان .

إن النظام الإيراني الشاذ والمجرم الذي يسبح في حمامات الدم في داخل بلاده والذي ساق الأطفال لتفجير حقول الألغام وقتل بالإصرار على الحرب لأكثر من سبع سنوات مئات الألوف من البشر ، والذي يهتقر القانون الدولي وقواعد التعامل بين الدول والذي قتل الأسرى ومثّل بهم والذي عجز عن بناء علاقات طيبة مع أية دولة أخرى في العالم ، ما خلا علاقات انتهازية وعلاقات تجارية مع عدد محدود منها ، والذي يهدد الأمن والاستقرار الدولي ويزرع الألغام في المياه الدولية في الخليج ويهدد الملاحة الحرة فيه ، ويرتكب الجرائم في المنطقة وفي مناطق عديدة في العالم ، إن هذا النظام لا يحق له أن يضع شروطاً على المنظمة الدولية . وإذا كان أحد ما يريد إرضاء هذا النظام والمساومة معه على مبادئ القانون الدولي وعلى قواعد حل النزاعات بين الدول فإنه لا يقدم بذلك أي خدمة للسلام والعدالة وسيادة القانون في العالم . إنه إما مخطئ بالتقدير أو أنه يريد الحصول على مكاسب رخيصة على حساب احترام الميثاق والقانون الدولي واحترام هذه المنظمة وعلى حسابنا نحن شعوب المنطقة التي تتعرض إلى العدوان والإرهاب والابتزاز الإيراني .

لذلك ، أود أن أقول بكل وضوح إن العراق الذي جاهد وناضل بشجاعة واقتدار ضد العدوان الإيراني وحى سيادته وأمنه وحياة مواطنيه ضد موجات الغزو الهمجية التي شنتها إيران سنة بعد سنة ، ووقف سداً منيعاً ليحمي المنطقة والعالم من شر إيران ، ولو انهار هذا السد لا سمح الله لكان بإمكان كل عاقل أن يتصور ما سيتهدد المنطقة والعالم من مخاطر عظيمة . إن العراق لن يسمح أبداً باعطاء المزيد من التنازلات لهذا الوحش المجرم الذي لا تقف شهيته في العدوان والتوسع والابتزاز عند حد .

لقد رفض النظام الايراني قرارات مجلس الامن الواحد بعد الآخر منذ القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) وحتى القرار ٥٨٨ (١٩٨٦) . وفي كل مرة كان يهاجم مجلس الامن ويبتزّه ويقول إن هذا القرار لا يعجبني ، وإن أردتم أن أرضى عن قرار يصدر عن المجلس فعليكم أن تضعوا فيه كذا وكيت . وعندما نأتي إلى مجلس الامن مرة ثانية لمعالجة الموقف ويبحث موضوع إصدار قرار ثان ، نجد أطرافاً في كواليس مجلس الامن تأتي وتقول : حسنا لنضع شيئاً مما تطلبه ايران لعل هذا القرار الثاني يكون مقبولاً منها . فيوضع في القرار الثاني ما تريده ايران . ولكن ايران ترفض القرار الثاني كما رفضت القرار الاول وتقول بأن ما أعطي لها ليس كافياً . وتكرر المحاولة مرة ثالثة ورابعة وخامسة وترفض ايران وتواصل الحرب وتواصل الابتزاز ولعبة الخداع . لقد شهدنا هذه الفصول في كل المناسبات التي نوقش فيها النزاع طيلة سبع سنوات .

في كل تلك المناسبات سمعنا الاصوات التي تردد المزاعم والمطالب الايرانية ، وفي كل تلك المناسبات قدم مجلس الامن تنازلات بهدف تحقيق السلام . ولكن السلام لم يتحقق بل استمرت الحرب . وبعد كل قرار أصدره مجلس الامن كان النظام الايراني يشن حملة غزو جديدة ضد العراق ، ليدعم ابتزازه السياسي بواقع عسكري يحاول فرضه على الارض . ولو نجح النظام الايراني ، لا قدر الله ، في واحدة من تلك الغزوات التي قاومناها وأحبطناها لكان ذلك كافياً لكي تهيمن ايران على كل منطقة الخليج وتمتد إلى ما هو أبعد من ذلك . وبذلك تقلب كل الموازين وتضع العالم أمام حالة خطيرة .

والآن ياميادة الرئيس . هناك قرار ملزم صدر عن مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وهو أقوى قرار صدر عن النزاع ، كما أنه من أقوى القرارات التي أصدرها مجلس الامن عبر تاريخه . لقد صدر هذا القرار باجماع الاعضاء الخمسة عشر في مجلس الامن . إن هذا القرار واضح لا لبس فيه . ان معناه لا يحتاج إلى تفسير . ان الخطوة الاولى في تنفيذه هي الوقف الشامل لاطلاق النار والانسحاب الشامل إلى الحدود المعترف بها دولياً . والخطوة الثانية هي الرقابة على ذلك . والخطوة الثالثة هي اطلاق سراح الاسرى وتبادلهم . وهكذا تأتي

الخطوات حسب تسلسلها ، هذا ما يقوله قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وليس هذا ما يقوله الوفد العراقي . وها نحن نرى ممثلي ايران يهاجمون مجلس الامن اليوم كما هاجموا منذ سبع سنوات . ويضعون عليه الشروط . انهم يرفضون هذا القرار المتوازن ويريدون من مجلس الامن ان يفسر قراره بالشكل الذي يريدونه هم وان يقرره مجلس الامن باللغة الفارسية . ان ما نطالب به هو ان يحترم مجلس الامن قراره ، وان يرفض بقوة محاولات الابتزاز والخداع . ان ما نطالب به ليس مطلباً عراقياً . إنه مطلب ينسجم مع نفس القرار ، ومع معناه الحقيقي . واننا لنأسف لان بعض الذين صوتوا على القرار يتعاملون مع محاولات الابتزاز والخداع الإيرانية ويرددون القراءة الفارسية للقرار مع أنهم كانوا قد شاركوا في صياغته والتصويت عليه .

إننا نأمل أن تتوقف هذه المحاولات ، وأن يتم الالتزام بنص القرار الذي أصدره أعضاء المجلس باجماع آرائهم ، كما ندعو المجلس إلى المضي قدماً وبدون تردد وبسودون خضوع لأي شكل من أشكال المناورات أو الابتزاز في السياق الذي عبر عنه القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وهو استخدام وسائل الميثاق لقرار السلام الشامل والدائم .

واننا في هذه المناسبة نكرر القول بأننا نرحب بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ومستعدون للتعاون مع الأمين العام ومجلس الامن لتطبيقه تطبيقاً أميناً ونزيهاً وكما هو ، وسنرفض بقوة أي محاولة لإعادة النظر في القرار أو في ترتيب بنوده .

وفي الختام ، أود أن أقول : إذا كنتم تبحثون عن مزيد من الأدلة على إزدراء النظام الإيراني للشرعية الدولية وعدم التزامه بتعهداته بموجب الميثاق فإن الخطاب الذي ألقاه رئيس النظام يوم الثلاثاء الماضي من على هذا المنبر خير دليل على ذلك . إن هذا الخطاب جاء مليئاً بالاهانات والشتائم لمجلس الامن ولأعضائه الدائمين والمنتخبين عبر سبع سنوات ، والذين زاد عددهم عن أربعين عضواً من أعضاء هذه المنظمة يمثلون كل القارات .

ان رئيس النظام الإيراني الذي تحدث من على منبر الأمم المتحدة لم يشرف في خطابه إلى أن بلاده تلتزم بميثاق الأمم المتحدة وبأحكام القانون الدولي . لقد ألقى

عليكم محاضرة عن مفاهيم نظامه هو وعن نظرتة هو للعلاقات الدولية ولم يلزم نفسه باحترام القواعد المتعارف عليها في عنصرنا هذا ، والتي بنيت عبر أكثر من أربعين عاما منذ تأسيس الأمم المتحدة .

إن هذا الخطاب المليء بالمغالطات والاكاذيب ، الذي تنقذه التصرفات اليومية للنظام الايراني ، يبدد ما تبقى من الغيوم حول حقيقة موقف هذا النظام العدواني التوسعي ويضع حدا للاقاويل التي لا أساس لها في الواقع والتي رددتها بعض الاوساط عن احتمالات تغير ما في موقف ايران إزاء قرارات هذه المنظمة وإرادة المجتمع الدولي . لقد أعلن رئيس النظام الايراني في الواقع الحرب على المجتمع الدولي وعلى نظام العلاقات الدولية كما نعرفها في هذه القاعة المليئة بممثلي شعوب العالم وكشف كل الأوراق التي حاول النظام الايراني والمسايرون له التستر عليها . ولم يبق أمام المجتمع الدولي ، وأمام مجلس الامن بصورة خاصة ، سوى أن يقول كلمته ، ويؤكد صداقيته ، ويعزز في نظر العالم الاحترام لميثاق الأمم المتحدة الذي تعول عليه الشعوب في مواجهة العدوان بحزم ، وإقرار السلام العادل .

السيد كابوتو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن أولي

كلماتي كلمات تهنئة لكم على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة . ومن دواعي سرور وفد الأرجنتين أنه أيد انتخابات المكتب . ودعوني أؤكد لكم أننا سنتعاون معكم في الجهود التي تبذلونها على أمل أن تسهم دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين في حل المشاكل التي تواجهها البشرية .

وفي نفس الوقت ، أود أن أشيد بالحكمة التي تحلّى بها زميلي السيد همايون رشيد شودري في أدائه لمهامه .

وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى السفير جوزيف فرنر ريد على المهام الجديدة التي أمنت اليه بوصفه وكيلًا للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

إننا كثيرا ما نحذر ، من فوق هذه المنصة ، من الازمات الخطيرة التي تؤثر على كوكبنا ونلقت الانتباه إلى حالات سوء التفاهم والصراعات التي تهدد وشمام البشرية .

واعتقد أنه في عام ١٩٨٧ يجب أن نبدأ بالتصميم بالتقدم الذي أحرز في إتجاه إقرار السلم في العالم . وتكفي حقيقة واحدة لتفسير ما أقول وهي أيضا سبب ما به من الأمل ، وأعني بذلك التفاهم التاريخي الذي حدث مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بفك القذائف قصيرة ومتوسطة المدى في أوروبا . إنها أول مرة منذ استحداث الأسلحة النووية تحدث فيها مبادرة إلى الالتزام الفعلي بنزع السلاح . واعتقد أن تغلب الحكمة في العلاقة بين الدول الكبرى حدث سياسي بالغ الأهمية أثر على كوكبنا في العقود الأخيرة .

وعلى كل أعضاء المجتمع الدولي دور هام يقومون به في هذا الصدد . فلا شك أن نزع السلاح النووي مهمة ذات أولوية لا يمكن تأخيرها . وانطلاقا من هذا الايمان فإن قادة الهند واليونان والمكسيك والسويد وتنزانيا والأرجنتين يواصلون بنشاط المبادرة من أجل السلم ونزع السلاح ، المعروفة باسم مبادرة مجموعة الستة وهي المجموعة التي دعت منذ إنشائها إلى اعتماد قرارات قد تؤدي إلى وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره .

وفي المجال متعدد الأطراف نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الذي اتضح في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . ويحدونا الأمل أن نشهد التوصل إلى هذه الاتفاقية في المستقبل القريب على أسس غير تمييزية .

هناك إذن دلائل على تزايد الرغبة في العالم للجوء إلى التفاوض باعتباره السبيل السليم للتوصل إلى حل الصراعات . وهذا بطبيعة الحال موقف يجب تشجيعه بكل الوسائل ومن بينها منظمنا أي منظمة الأمم المتحدة التي تعد إطارا نموذجيا للمفاوضات وللتفاهم . وبهذا المعنى تود حكومتي التنويه بالنشاط الدؤوب لأميننا العام الذي يهدف بجهوده إلى جعل الأمم المتحدة أئمن عنصر في متناولنا لاقرار السلم ، وهي جهود تحظى بالاعتراف والتقدير على نطاق واسع . إن عمله مصدر فخر مشروع لبلده العزيز علينا نحن الأرجنتينيين وعلى مجموعتنا الإقليمية التي اختير من بينها .

ويرجع اشتراك الأرجنتين في مجلس الأمن إلى رغبتها في الاسهام على نحو ملموس وفعال في تعزيز الأمم المتحدة . إن تصويتنا ومشاركتنا عموما في أعمال المجلس ترمي إلى تعزيز النظام الوارد في الميثاق إيماننا بأن البلدان الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وفي ضوء هذا نظرنا في شتى الصراعات الدولية . فبعضها ، مثل الحرب بين إيران والعراق ، ومسألة الجنوب الأفريقي . والشرق الأوسط ، واضح ويمارس ضغنا يوميا على الضمير الدولي من خلال ما ينجم عنها من الدمار والموت . وهناك مشاكل أخرى مثل الارهاب والاتجار في المخدرات تمثل شكلا من أشكال العنف أكثر خفاء وأبعد عن المالوف ولكنه مع ذلك شكل له خطورته .

وفيما يتعلق بالصراع المسلح بين إيران والعراق فإننا ، بالاتفاق الذي توصل إليه أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر وأدى إلى اعتماد القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، نجحنا في إيجاد مك يسمح بالعمل والوساطة وتهيئة الظروف التي تمكن البلدين من تأمين مصالحهما الحيوية والحفاظ على كرامتهما وشرعها الوطني واستعادة السلم في المقام الأول . على أن الاحداث التي وقعت عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) تشير بالغ قلقنا . لهذا ترى حكومة الأرجنتين أن الامتثال الفوري لوقف إطلاق النار أمر ضروري بوصفه الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتحقيق الاهداف الواردة في القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . والواقع أن التحدي الرئيسي أمامنا هو تحقيق السلم ولكن يبدو من الملائم أيضا أن نعلن أننا نواجه تحديا آخر هو إثبات فعالية منظمتنا لاسيما مجلس الأمن . ومن هنا ترى حكومتنا أنه ، دون أن نطرح جانبا بأي حال ممارسة ضبط النفس السياسي ، ينبغي لمجلس الأمن - إذا ما تطلبت الظروف - أن يكشف بحثه عن الآليات الكفيلة بأن تضمن التنفيذ الفعال لقراره ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وكذلك من بين العلامات المبشرة بالخير هذا العام أن الكوريتين تبذلان باستفاضة اقتراحات من أجل خفض التسليح والقوات وتبذلان إمكانية توقيع معاهدة عدم اعتداء . ويجب علينا بالمثل توجيه الانتباه إلى لقاء الزعيمين الالمانيين كمنصر آخر يسهل خفض التوتر .

ومن الواضح أن بلدان أمريكا اللاتينية تود أيضا أن تبرز من بين هذه الأحداث المشجعة تحسن الحالة في أمريكا الوسطى . ومن العسير أن نعدد كل الاجتماعات والاتصالات والاقتراحات والمفاوضات التي أجراها وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها ، واليوم يمكن أن نقول إن الجهود التي بذلت لن تضيع مدى ، ولكن إذا تحقق ذلك ، أي إذا ما أصبح السلم ممكنا مرة أخرى فإن الفضل فيه يعود بلا شك إلى الإرادة السياسية لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة التي واجه رؤساؤها الازمة الإقليمية بحزم ووقعوا في ٧ آب/اغسطس اتفاق غواتيمالا بغية إيجاد حلول أساسية فيما يتعلق بالامن وتعزيز المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وحكومة الأرجنتين تواصل التزامها القوي بتأييد إقرار سلم دائم في أمريكا الوسطى وقدمت الدليل على هذا التصميم على نحو عملي عن طريق المشاركة في آليات التحقق والمتابعة لاتفاقات غواتيمالا التي وضعت في كراكاس في الثاني والعشرين من آب/اغسطس الماضي .

لذلك هناك نجد ما يدعو إلى الابتهاج لأن السلام في أمريكا الوسطى يبدو ممكنا ولكن يجب أن ندرك أيضا أنه برغم أن التقدم المحرز هائل لاتزال الحالة هشة . فليس بمقدور أي إرادة سياسية أو أية مهارة دبلوماسية أن تضمن السلم بغير حق تقرير المصير وعدم التدخل والديمقراطية التعددية والتنمية الاقتصادية . وكلنا نعلم تماما مدى صعوبة تحقيق هذه الشروط . وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يتعاون من أجل تهيئة الظروف الأساسية للسلم في أمريكا الوسطى . وإذا كنا نبتهج لتحقيق السلم وإذا كنا نبحث عنه وندعو إليه ، فلننتقاس جميعا المسؤولية عن تحقيقه .

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة وخطيرة . ونرى من الحتمي مواصلة استكشاف كل الصيغ الممكنة من أجل التوصل إلى سلم عادل ، مشرف ومنصف . وإنما لعلى ثقة من أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا اشتمل الحل في نفس الوقت على الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العيش على أرضيه في ظل السلطات وشكل الحكومة التي يختارها بحرية وحقوق كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل في أن تعيش داخل حدود دولية معترف بها . وفي هذا السياق فإن عقد مؤتمر دولي للسلم تحت إشراف الأمم المتحدة باشتراك وموافقة الأطراف جميعا سيمثل خطوة حاسمة إلى الامام .

وفيما يتعلق بالأوضاع الحرجة في الشرق الأوسط ، مازلنا نتابع بقلق خاسم الحالة في لبنان ، ونرى أنه من الضروري تعميم الجهود لضمان استعادة لبنان لسيادته الإقليمية الكاملة وممارسته لحقه غير القابل للتصرف في العيش متحررا من كل تدخل أجنبي .

وهناك سبب مشترك يرجع إليه الشرطي المتنامي للحالة في الجنوب الأفريقي والمشكلات التي تعاني منها تلك المنطقة ألا وهو رفض جنوب أفريقيا المستمر الالتزام بقرارات الأمم المتحدة . ويشكل استمرار نظام الفصل العنصري مشكلة من أسوأ المشكلات في عصرنا وأكثرها إلحاحا . ولقد كررت الأرجنتين وهي تكرر اليوم تضامنها مع شعب جنوب أفريقيا الذي يعاني القهر ورفضها لنظام بريتوريا ، الذي يشكل تملبه خطرا على السلم والأمن الدوليين .

وفلا عن ذلك ، تواصل حكومة جنوب أفريقيا احتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا . ومن الضروري إحراز تقدم نحو تحقيق شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير وإحرازه الاستقلال . ومن أجل تحقيق هذه الغاية لابد أن تتولى المنظمة ، وبالكامل ، مسؤوليتها المباشرة عن هذا الإقليم وأن تتخذ التدابير اللازمة لذلك . وتؤيد بلادي في هذا الصدد ، وكذلك فيما يتعلق بالفصل العنصري ، اعتماد جزاءات الزامية ضد جنوب أفريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، لاننا نرى أن ذلك هو أفضل وأسلم أسلوب لتحقيق العدالة ومبادئ الميثاق في منطقة الجنوب الأفريقي .

وكثيرا ما تؤدي أعمال الإرهاب الدولي الى زيادة توتر المواقف بين الدول . وقد أدانت الجمعية العامة بالإجماع هذه الأعمال الإجرامية . وسنقدم تأييدنا لعملية البحث عن تدابير تمكننا من جعل التعاون في هذا المجال أكثر فعالية . وتود الأرجنتين أن تؤكد من جديد في الجمعية العامة تأييدها للتطلعات العادلة والمشروعة لجمهورية بوليفيا في استعادة منفذ مباشر الى المحيط الهادي . ولقد تابعنا بعناية واهتمام المحادثات التي جرت في مونتفيديو ، ونأمل أن السروح التي جرت في ظلها هذه المحادثات سوف تسود مرة أخرى لدى السعي من أجل التوصل الى حل عن طريق الحوار والتفاوض .

إن سياستنا الخارجية تتطابق مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ، ويتضح هذا عملاً في المسائل التي تمسنا على نحو مباشر . ومثال ذلك أن حكومة الأرجنتين ، فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس ، ملتزمة التزاماً كاملاً بالسعي إلى حل دائم وسلمي للنزاع على السيادة وما يتصل بذلك من مشاكل تقوم في الوقت الحاضر بين بلادي والمملكة المتحدة . وقد قبلنا في هذا السياق قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ الذي يطلب إلى الحكومتين بدء مفاوضات بهدف التوصل إلى الوسائل التي تتيح إيجاد حل سلمي ونهائي للمشكلات المعلقة بين البلدين ، بما في ذلك كل الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ويجدر بنا أن نذكر بأن هذا القرار قد حظي بتأييد ماحق ، بما في ذلك تأييد الأصدقاء المقربين للمملكة المتحدة . ويؤكد هذا التأييد الواسع النطاق اهتمام المجتمع الدولي الحقيقي بالتوصل إلى حل لمسألة جزر مالفيناس .

ومن سوء الحظ أن الحكومة البريطانية لم تشاطر المجتمع الدولي مشاعره هذه ، فقد رفضت مراراً فكرة إجراء مفاوضات شاملة لا تستبعد منها أي نقطة وتتيح لنا حل النزاع بين البلدين .

وبينما تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجياس الجنوبية وماندوتش الجنوبية والبحر المحيط بها ، تكرر أيضاً استمداها الدائم للحوار وتصميمها على احترام مصالح وأسلوب حياة سكان جزر مالفيناس وضمان رفاههم ورضائهم والتزامها الثابت بالسلم . وفي هذا الصدد تعرب حكومتي عن استمداها الدائم للتوصل إلى آليات تكفل إقرار السلم في تلك المنطقة ، دون أن يمس ذلك بأي حال من الأحوال بمطالبها وحقوقها المشروعة في الجزر .

وتعبر حكومة الأرجنتين مرة أخرى عن امتنانها لبعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس . وتقدر حكومتي جهود الأمين العام وهي مقتنعة بأن لهذه المنظمة دوراً هاماً ينبغي أن تضطلع به في عملية تسوية النزاع القائم بشأن تلك الجزر .

وانتقل الى مجال آخر ، فأقرر انه يتعين على وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للعمل الممتاز والنبيل الذي تقوم به اللجنة العالمية للبيئة التي يرأسها رئيس وزراء الشرويج .

إن تقليل حدة التوتر نسبيا في العالم سوف يمكننا من تكريس المزيد من الجهود والموارد للحفاظ على البيئة ولضمان تنمية مستقرة ومستمرة . ومن هذا المنظور يمكن مثلا لمنطقة مالفيانس ، وهي اليوم منطقة توتر ، أن تصبح ، من خلال الحلول المناسبة ، منطقة للتعاون والانفراج مما يفضي الى التقدم والتنمية مع اعطاء الاولوية لمفهوم الحفاظ على البيئة . ومتى لبیت المطالب الإقليمية للأرجنتين ، فان جنوب الاطلسي يمكن أن يصبح تجربة عظيمة للتعاون والتقدم ذات تأثير لا يقدر على اقتصاديات جزر مالفيانس وباتاغونيا .

إن أمريكا اللاتينية تواجه اليوم ثلاثة تحديات :

ففي المقام الاول ، هناك تحد لاستعادة وتدعيم النظام السياسي الديمقراطي في أماكن لم يكن قائما فيها حتى الآن أو في أماكن سمح فيها بسقوطه . وقد شهدت الثمانينات استعادة المثل والقيم الأساسية لمنطقتنا . وأصبح مصيرنا مرة أخرى في أيدي شعوبنا . ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر تشجيعا للسلام العالمي من ذلك ، لأن أمريكا اللاتينية الديمقراطية هي ضمان للاستقرار وحسن الجوار بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وفي هذه المرحلة الجديدة ، التي تعتبر هشة بفعل الاثار التي خلفها النظام الاستبدادي في أمريكا اللاتينية ، نواجه الآن تحديا شانيا وهو التحدي المتمثل في التهديد بالحرب في أمريكا الوسطى والذي سيؤثر بلا شك على المنطقة بأسرها . وقد اثبتت مجموعة كونتادورا أن أمريكا اللاتينية قادرة على مواجهة هذا التحدي الثاني ، حتى في الاوقات التي بدا فيها أن كل الآمال قد ضاعت .

وتواجه منطقتنا أيضا تحديا ثالثا وهو ضرورة حل الازمة الناجمة عن الديون الخارجية وتشويه النظام الدولي الاقتصادي والمالي . ولقد اثبتت شعوبنا وحكوماتنا كذلك قدراتها وعزمها في مواجهة هذا التحدي الذي يلقي باظلم الظلال على مستقبلنا .

وقد بينا بحسن ادراكنا وعزمنا من خلال توافق قرطاجنه ، الاشار المترتبة على هذه الازمة ، وبدأنا على نحو شجاع ببرامج للتكيد الهيكلية تعدي ، ولا تزال تعنسي ، تضحيات كبرى بالنسبه لشعوبنا .

ونحن ندرك في الوقت نفسه أننا نواجه اعادة تنظيم للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، واستطعنا برغم ضيق الافاق في الوقت الحاضر ، أن نحرز تقدما كبيرا نحو صياغة اطار اقليمي مشترك . ويتضح ذلك على سبيل المثال من انشاء ما يسمى بمجموعة ريو ، التي سوف تتخذ في اجتماعها المقبل في المكسيك ، الذي يحضره ثمانية رؤساء ، خطوة أخرى جديدة نحو التكامل في امريكا اللاتينية .

إن دعم النظم السياسية ، والاسهام بصورة ملموسة في اقرار السلم ، والامتثال لمتطلبات دين باهظ وغير عادل ، واعادة البناء الاقتصادي البعيدة المدى ، والتقدم الكبير نحو التكامل ، تلك هي ، باختصار ، بعض انجازاتنا للاستجابة لهذا التحدي الثلاثي ، لايمكن لاحد أن يتوقع منا عقلا كل ذلك ، ولايمكن لاحد أن يطلب منا عقلا أكثر من ذلك .

رغم كل ذلك كله ، لايزال مستقبلنا مظلماً ، فلا يمكن أن تستمر الحالة الاقتصادية الراهنة من غير خطر يفضي إلى أزمات اجتماعية عميقة ، من شأنها أن تؤثر تأثيراً خطيراً في التقدم الذي أحرزناه .

لايمكن لأمريكا اللاتينية أن تواصل ولا ينبغي دعم الدول الدائنة بوصفها مصدره صافية لرأس المال . ولا يمكن أن تظل أمريكا اللاتينية ضحية الحروب التجارية فيما بين البلدان الصناعية ، الأمر الي صبب إنخفاضا لم يسبق له مثيل في أسعار منتجاتها التقليدية ، بينما تغلق الأسواق أو تضع بسبب المنافسة غير العادلة الناجمة عن الدعم . إن الإدراك السليم يمنعنا أن ننتظر في ملبية حتى تنتهي هذه الحالة من تلقاء نفسها .

إن بضعة أرقام تكفي لبيان ضخامة مشكلات أمريكا اللاتينية الاقتصادية . ففي السنوات الخمس الأخيرة وحدها أجرت البلدان الرئيسية في المنطقة تحويلا صافيا من رأس المال إلى البلدان المتقدمة يصل إلى نحو ١٥٠ بليون دولار ، تمثل خفضا سنويا مقداره ٥ بالمائة تقريبا من القدرات الاستثمارية لبلادنا ، التي تقل فعلا مستويات الاستثمار فيها عن الحد الذي يسمح باستمرار النمو .

وتنطبق تلك الأرقام وذلك الموقف على بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ، ونحن على يقين من أن أشقائنا في أمريكا اللاتينية يشاطروننا الشعور نفسه . وفي الأرجنتين لا يخامرنا شك في أن المسؤولية الرئيسية عن التغيير والدمو في بلدنا هي مسؤولية الشعب الأرجنتيني نفسه ، وأموه بكل اشقائنا في أمريكا اللاتينية لانستجدي المعونة من أحد ، ولا نلقي المسؤولية على غيرنا . أما وقد أوضحنا ذلك ، يجب أن نقرر أنه

لايساورنا شك أيضا فيما يتعلق بالامكانية المحدودة لبلادنا ، مهما اجتهدنا في تحقيق الاصلاحات التي ننشدها ، ومهما خفضنا في مطالبنا الاجتماعية المشروعة ، ومهما عارضنا في صلابه أية اغراءات غوغائية ، طالما ظل الوضع الدولي على ما هو عليه . ففي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة الناجمة عن الديون والقيود المفروضة على التجارة ، سيكون من الصعب تحقيق هدفنا في تعزيز الديمقراطية ، وتوفير مستوى معقول من التنمية .

إن غالبية البلدان الصناعية ، ان لم يكن كلها ، كثيرا ما تظهر تضامنها عندما تبتلى بلادنا بنظام استبدادي ، وبالمثل ، فانهم يشعرون بالغبطة عندما نعود الى الديمقراطية في امريكا اللاتينية . وقد آن الاوان لكي نقول بوضوح أننا في امريكا اللاتينية نأمل ألا نحتاج مرة أخرى في المستقبل الى ذلك التضامن معنا في مصائبنا ، خاصة أننا لم نجد هذا التضامن ونحن نعيد بناء اقتصادنا . وفي هذه الحالة ، سيكون تضامنا بعد الموت ، على حد قول الرئيس الفونسين .

وبما أننا مسؤولون عن مستقبلنا ، ومصممون على ألا نحتاج أبدا مرة أخرى الى هذا التضامن الذي يجيء بعد فوات الاوان ، فاننا نعتقد بحق أنه لا يمكن التصدي للمواقف التي لم تعد تقليدية ولا معتادة بالنماذج والادوات التقليدية والمعتادة . ويصدق هذا على الديون . ومن الانصاف أن نعترف أن هناك فهما متزايدا في كثير من البلدان المتقدمة للحاجة إلى نهج جديد وغير تقليدي لحل مشكلة لم يسبق لها مثيل . وقد أقر مجلس الشيوخ الامريكي مؤخرا قانونا ، اقترح فيه ، بعد تحليل مسألة الديون الخارجية ، انشاء هيئة دولية تستحدث أساليب جديدة تمكن الدائنين والمدينين من التوصل لحل لهذه المشكلة ، التي يتوقف عليها الى حد كبير حاضر امريكا اللاتينية ومستقبلها .

إن قدرة الديمقراطية على البقاء واستمرارها وقوتها تتوقف ، قبل كل شيء ، على آمال الشعب ، واقتناعه بأن الديمقراطية هي التي تجعل الكفاح من أجل مستقبل أفضل ممكنا . ويجب أن يكون واضحا للجمعية العامة أن استمرار الوضع غير العادل في امريكا اللاتينية ، والذي أوجدته الديون ، والممارسات التجارية التمييزية سيقتضي على آمال شعوبها .

السيد كوسوماتمدجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي باديء ذي بدء ، أن أعرب لكم بالنيابة عن وفد اندونيسيا عن تهنئتنا الصادقة لانتخاب السيد فلورين لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع هو تكريم له لصفاته الشخصية ، وتقدير للكفاءة التي خدم بها حكومته والمجتمع الدولي . وإنني لعلى ثقة كاملة من انه في ظل قيادته سوف نحرز تقدما كبيرا في أعمالنا .

وأود أن أعرب لعلفه البارز ، السيد همايون رشيد شودي ، عن امتناننا الصادق للطريقة المشالية التي أدار بها مداولاتنا في الدورة السابقة .

لقد تميز العام الماضي بعدد من التطورات هامة الدلالة ، أثرت على مجرى العلاقات الدولية . ففي الدورة الحادية والاربعين اعتمدت الجمعية العامة قرارا بالغ الأهمية من أجل تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها ، وقد تجاوزت أشار هذا القرار تحسين الاداء الإداري والمالي للمنظمة ، فقد عزز كثيرا من قدرتها على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي . وأعاد هذا القرار الثقة في الأمم المتحدة ، والاعتراف بدورها وأهميتها اللذين لا بديل لهما باعتبارها الاطار المتعدد الاطراف الغريد لمعالجة المشكلات العالمية في وقتنا هذا .

إن قدرة الأمم المتحدة على ضم صفوف الدول من أجل غرض مشترك بحفا عن حلول للقضايا الصعبة العديدة ، برزت في محافل كثيرة خلال العام الماضي .

وفي حزيران/يونيه الماضي اجتمعت مائة وأربعون دولة في فيينا في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وجاء الاعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصصات اللذين اعتمدهما ذلك المؤتمر تعبيريين واضحين عن قدرة الأمم على تجاوز الخطب البليغة والمجادلات لصالح مواجهة جماعية لخطر مشترك ، وهو خطر لا يهدد فقط الاسس الاخلاقية والاجتماعية لكل مجتمع ، ولكنه خطر بليغ يهدد الشباب الذي يصنع المستقبل لكل البلدان .

وفي ظل الخلفية القاتمة للاقتصاد العالمي الناجمة عن الازمة المستمرة ، استطاعت الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المعقودة في جنيف في صيف العام الحالي أن تتغلب على الخلافات والشكوك التي أصابت الدورات السابقة بالشلل ، ووافقت بتوافق الآراء على الوثيقة الختامية للمؤتمر . وتضمن هذه الوثيقة اتفاقات تتناول المسائل الرئيسية في ميادين التجارة والمال والتمويل والتنمية ، قد تبشّر باحياء الزخم في الحوار بين الشمال والجنوب وبانتهاء الشعور الحالي بالقلق إزاء مسألة التعاون الدولي من أجل التنمية . وكان المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي اختتم أعماله مؤخرا ، مقلما آخر في عملية المعالجة المشتركة لاشنين من أكثر التحديات الحاسا التي تواجه عالمنا اليوم . ولأول مرة على الصعيد الدولي الحكومي ، يتم الاعتراف مراحة بالصلة الوثيقة والمتعددة الأبعاد بين نزع السلاح والتنمية . وقد ألزمت الوثيقة الختامية للمؤتمر الحكومات المشتركة بجعل هذه الصلة فعالة ومثمرة . ونعتقد قبل كل شيء ، أن نتائج هذين المؤتمرين قد أسهمت في وقف تضاؤل شأن التعددية وفي تعزيز التزام الحكومات بمراعاة المصالح المشتركة الأوسع نطاقا والشواغل ذات الأولوية للمجتمع الدولي .

ولئن بدت كل هذه التطورات مشجعة ، فإنها لا يمكن ولا يجب أن تحوّل رؤيتنا الجماعية عن الواقع الكئيب والأوضاع الشاذة المنطوية على مخاطر والتي مازالت تؤثر في الحالة الدولية الراهنة . لقد أصبحنا اليوم ندرك أكثر من أي وقت مضى الأخطار التي يشكّلها سباق التسلح الجامح في العصر النووي والتي ، علاوة على ما تنطوي عليه من تهديد بالدمار المتبادل ، قد تم الاعتراف بأنها تمثل عقبة كأداء تعرقل السعي من أجل تحقيق التنمية المثلى . ويظل الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة طال أمدها ، والعلاقات الاقتصادية الدولية في حالة عدم توازن حاد ، والتنمية الاقتصادية تعجز عن إحراز أي تقدم بسبب الانخفاض الحاد للنمو أو الركود . وفي نفس الوقت ، مازالت التوترات والصراعات المستمرة في مناطق كثيرة من العالم تسبب خسائر هائلة في الموارد البشرية والمادية للدول . ومازال يتعين على النضال من أجل تقرير المصير

والاستقلال الحقيقي والعدالة والمساواة بين الاجناس والتقدم الاقتصادي والتحرر الاجتماعي أن يكافح الهياكل البالية والاشكال الجديدة للاستعمار الجديد والسيطرة والظفوط والتدخل بكل أنواعه .

وإذا كنا نريد التحرك التدريجي نحو اقامة نظام عالمي من الامن المتبادل والرخاء المشترك يكون أكثر قابلية للنمو والبقاء ، فلا يمكن أن يكون هناك أي بديل لتعزيز الاعتراف المتجدد بقيمة التعاون المتعدد الاطراف الذي لا غنى عنه .

ويصدق هذا بشكل خاص على ميداني نزع السلاح والامن الدولي . لقد أشرت من قبل الى مؤتمر نزع السلاح والتنمية الذي اختتم أعماله مؤخرًا . وترحب اندونيسيا بالنتائج التي تحققت بتوافق آراء جميع الدول المشتركة فيه . ولئن كان من الواضح أن الوثيقة الختامية للمؤتمر جاءت دون توقعاتنا ، فإننا نرى أنها توفر لنا إطارا واسعا بشكل كاف لما سنقوم به من أعمال وجهود مستمرة في المستقبل في هذين الميدانين المترابطين ، اللذين يعتمد عليهما بشكل أساسي بناء عالم أكثر سلاما وأمنا ورخاء . إن المؤتمر ، بتركيزه الاهتمام العالمي على ما للنفقات العسكرية الحالية ، لاسيما تلك التي تنفقها دول الكتلتين الرئيسيتين ، من أشار سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي والنظام الدولي الراهن ، وابرازه التهديدات غير العسكرية للامن الآخذة في الانتشار ، يكون قد نجح في اقامة أدلة اقتصادية لا تدحض ضد سباق التسلح . كما أنه أبرز الحاجة الملحة لإعادة توجيه الموارد التي يتم الافراج عنها من خلال عملية نزع السلاح نحو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية بشكل خاص . ومما يؤسف له أن المؤتمر لم يتمكن من الموافقة على توفير آلية مالية دولية تسهل عملية اعادة توزيع تلك الموارد . ومع ذلك ، تتوقع اندونيسيا أنه استنادا الى برنامج العمل المعتمد سيتم توخي هذه المسألة وغيرها من اجراءات المتابعة في سباق منظور معزز ومترابط ، في إطار الامم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المختصة .

ومن دواعي التشجيع الكبير أيضا التقدم المحرز في مفاوضات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونحن نرحب باتفاقهما من حيث المبدأ على إبرام

معاهدة لإزالة كل القذائف النووية المتوسطة والقصيرة المدى . إن هذه المعاهدة مهما كان نطاقها محدودا ، فإنها ستنتطوي على إزالة فعلية لأول مرة لطوائف محددة من الأسلحة النووية . ونأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق الى اتفاقات أخرى بشأن المسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية والغضائية .

والاهم من ذلك ، أن الأمل معقود الآن على أن يؤدي هذا الانجاز ، الذي يعتبر مبدئيا ولكنه له مغزى هام ، الى تهيئة جو جديد وتوفير قوة دفع جديدة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الجارية في جنيف . فالاتفاقات الشنائية بين الدولتين العظميين وحدهما ، ولئن كانت توقّر العنصر الحفّاز الضروري لدفع المفاوضات نحو تحقيق نزع السلاح العام ، فإنها لا تكفي لتحقيق الهدف الأشمل المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية فعالة . وإذا كانت المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع في الحقيقة على عاتق أولئك الذين يحتكرون قوة التدمير ، فإن للدول كلها مصلحة حيوية في نزع السلاح ، ومن ثم فإن لها الحق وعليها الواجب في الاسهام في هذه العملية . وإذا ما أريد تحقيق تقدم ملموس في عملية صادقة للحد من التسلح ونزع السلاح فإنه ينبغي أن تكون المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة هي القاعدة وليست الاستثناء . وعلى ذلك ، ينبغي السماح لمؤتمر نزع السلاح في جنيف بأن يؤدي وظيفته الحقيقية باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح . وفي هذا السياق ، نود بشكل خاص أن نرى مؤتمر نزع السلاح يكمل بقدر الامكان المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ويواصل معالجة المسائل الهامة الأخرى ، مثل الحظر الشامل على التجارب ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي باعتبارها مسائل ذات أولوية قصوى .

إن جهودنا الجماعية لتعزيز التعاون الدولي والتصدي لتحديات المستقبل لا يمكن أن تكفل بالنجاح طالما استمرت الصراعات التي لم يتم حلها بعد محتدمة في مناطق كثيرة من العالم . ومن الأهمية بمكان العمل للتوصل الى نهاية مبكرة للصراعات والاضطرابات التي يسببها الانتهاك المستمر لحقوق الانسان الأساسية للأمم والشعوب ، وهي الحقوق المتوخاة في الميثاق . ويتجلى هذا الانتهاك بشكل مؤلم في منطقة الجنوب

الافريقي حيث أظفي الطابع المؤسي على العنصرية وحيث تواصل الشراذم المتبقية من عهد الاستعمار تحدي احاسنا المشترك بالعدالة والاخلاقيات . وعلى الرغم من اللوم والادانة العالميين لنظام بريتوريا العنصري ، فإن هذا النظام كُف من حملة الارهاب الوحشي التي يمارسها ضد الاغلبية المضطهدة من السكان ، وهو يواصل احتلاله غير القانوني لناميبيا . وتتجلى طبيعته المستفلة والمنافية للقانون أكثر فأكثر فيما يمارسه دون انقطاع من أعمال عدوان وزعزعة استقرار وخنق اقتصادي ضد جيرانه ، خاصة دول خط المواجهة ، مما يجعله يشكل تهديدا مستمرا للسلم والامن على المعيين الاقليمي والدولي .

والفصل العنصري هو السبب الجذري للازمة المستفحلة في الجنوب الافريقي ، ومن ثم ، يتعين استئمال هافته استئمالا تاما . لقد آن الاوان لان يعمد أولئك الذين يتشدقون بالمطالبة بانهاء ذلك النظام اللانساني في الوقت الذي يواصلون فيه تصديق بريتوريا وتأييدها ، الى التوقف عن هذا السلوك القائم على النفاق ، والانضمام الى المجتمع الدولي في العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في اقامة مجتمع حرّ وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا .

وبالمثل ، فإن تحرير ناميبيا شرط أساسي لاعادة السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها . ومن غير المقبول على الاطلاق بعد مضي نحو ١٠ سنوات منذ اعتماد خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، أن تواصل جنوب افريقيا تمسكها بذرائع غير ذات موضوع ، مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، بغية عرقلة تنفيذ هذه الخطة . واندونيسيا مقتنعة من زمن طويل بأن بريتوريا لن تتعاون طواعية من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، وليس هناك بديل لذلك إلا الزامها بالامتثال لقرارات الامم المتحدة . ولن يستطيع مجلس الامن بعد الان أن يبرّر أي تأجيل لغرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، لأنه اذا كانت هناك أي حكومة تنطبق عليها بحق أحكام المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة ، فهذه الحكومة هي نظام بريتوريا المارق بكل تأكيد .

ومرة بعد أخرى ، ما فتئت اسرائيل تعرقل عملية السعي للتوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وذلك بأعمالها العدوانية التوسعية الملفة ضد جيرانها ، وحكمها القائم على الارهاب والقمع في الاراضي العربية المحتلة ، وسياساتها وممارساتها غير القانونية التي ترمي الى تحقيق هدفها النهائي وهو ضم الاراضي العربية وانكارها الدائم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . وينبغي ألا نسمح للأوهام أن تخدعنا ، وهي أن هذه الحالة تتفق تماما مع مخططاتها الشريرة ، إذ تعكف اسرائيل على تقويض أي امكانية لعقد مؤتمر سلم دولي للشرق الاوسط . وبالمثل ، ليس هناك أدنى شك في أن تعنت اسرائيل ما كان ليستمر دون مك التفويض المطلق الذي منحه لها أصدقائها ومؤيديها الاقوياء .

ولا تزال حكومة بلدي على قناعتها بأنه لن يتسنى إلا عن طريق مؤتمر السلم الدولي المقترح ، وضع إطار تفاوضي عملي يمكن التصدي فيه لجميع أبعاد النزاع العربي الاسرائيلي ولب هذا النزاع وهو حق تقرير المصير للفلسطينيين . وسيؤمّر المؤتمر أيضا محفلا مقبولا تستطيع فيه كل الاطراف المعنية المشاركة على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ونظرا للخطر المستمر الذي يهدد بتصاعد العنف واتساع مدى النزاع ، ينبغي الإعداد لهذا المؤتمر دون أي تأخير . ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن المسائل الاجرائية يجب ألا تمثل أي عقبات يتعذر تذليلها ، وأن نستمر في توجيه اهتمامنا الأولي نحو ما يمكن للمؤتمر تحقيقه وهو استهداف سلم عادل ودائم يتفق مع تطلعات شعوب المنطقة .

إن المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا جددت الأمل في التوصل الى تسوية شائبة تفاوضية مقبولة بشأن الصراع المؤلم القائم بين ايران والعراق ، والذي استمر لفترة طويلة وتسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح فضلا عن الدمار المادي للطرفين . إن استمرار الأعمال العدوانية يهدد الآن بتحولها الى حرب شاملة واسعة النطاق ، بما في ذلك ازدياد تورط دول من خارج المنطقة ، الأمر الذي لا يسعنا إلا أن نشعر إزاءه بالقلق العميق . ويحدو اندونيسيا الأمل بأن تكفل بالنجاح جهود الأمين العام الحالية المكلف بها وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، لإنهاء هذه الحرب وتمهيد السبيل نحو إحلال سلم شامل عادل ومشرف .

وفي منطقة جنوب شرقي آسيا الفرعية ، مازال استمرار أوضاع النزاع بلا حل يشكل العقبة الرئيسية الوحيدة التي تعترض سبيل إحلال السلم المستقر والوثام الاقليمي والرخاء المشترك . وبالرغم من تشبثنا بالأمل دوما لإحراز بعض التقدم نحو ايجاد تسوية عادلة شاملة من خلال الحوار والتفاوض - لم يتسن حتى الآن تحقيق التطلعات الطموحة والمشروعة لشعب كمبوتشيا لإنهاء التدخل الأجنبي ووضع حد لوجود القوات الأجنبية على تراب وطنه ومن أجل تقرير المصير والمصالحة الوطنية . وحكومة بلدي تدرك تماما جميع التعقيدات والمخاطر المترتبة على إطالة حالة الجمود لحل هذا الصراع المفجع ، الذي يتعارض حتما مع مصالح جميع الأطراف المعنية . ولذلك ، ففي تموز/يوليه من هذا العام ، توصلت اندونيسيا ، بوصفها الطرف المشترك في الحوار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الى تفاهم مع فييت نام لعقد اجتماع غير رسمي ، على قدم المساواة وبدون أي شروط مسبقة وبلا أي شعارات سياسية ، بين جميع

الفئات السياسية لشعب كمبوتشيا ، على أن تدعى اليه فييت نام وغيرها من البلدان المعنية للمشاركة فيه في مرحلة لاحقة .

ونحن نؤمن ايما نا راسخا بأن الاجتماع غير الرسمي الذي يجري على مرحلتين سيكون الاداة المفيدة لكسر حالة الجمود والإعداد لإجراء مفاوضات حقيقية للتوصل الى تسوية للمشكلة الكمبوتشية بجميع تفرعاتها المعقدة . ويؤمنا أن نلاحظ أن هذا التفاهم قد أشار بعد ذلك تفسيرات متباينة بين بعض الاطراف المعنية مباشرة . وبالرغم من ذلك ، فإن اندونيسيا مع الدول الاخرى الاعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا على استعداد لاشراك فييت نام في عملية السمي المتواصل لايجاد حل سياسي يؤدي بحق الى أن تعود كمبوتشيا دولة مستقلة محايدة غير منحازة ، بينما يؤدي في الوقت ذاته الى كفالة المصالح المشروعة لجميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلم مع بعضها البعض ، بمنأى عن أي ضغوط أو تدخل من خارج المنطقة .

وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ، أحطنا علما مع الاهتمام البالغ بالتقدم المحرز وبالعقبات التي مازالت تعرقل الجهود التي ترمي الى ايجاد تسوية تتوافر لها مقومات البقاء . إن الحل التفاوضي القائم على انسحاب القوات الاجنبية واستعادة استقلال أفغانستان وسيادتها ومركزها غير المنحاز ، من شأنه أن يؤدي ليس الى احلال السلم وتحقيق المصالحة الوطنية لشعب أفغانستان الباسل فحسب ، وانما سيسهم أيضا في تحقيق مزيد من الانسجام والاستقرار في العلاقات فيما بين دول المنطقة وخارجها .

لقد أوضحت التطورات التي وقعت مؤخرا في كاليدونيا الجديدة أن عملية انهاء الاستعمار التي تتجاهل أو تنكر الحقوق المتوارثة للسكان الاصليين لا يمكن أن تفضي الى تسوية عادلة أو دائمة . ولن يؤدي إجراء أي استفتاء في مثل هذه الظروف إلا الى تفاقم الانقسامات والصراعات في المنطقة . ولا يمكن أن يتحقق تقرير المصير وانتقال السلطة سلميا الى كاليدونيا جديدة مستقلة إلا اذا كان ذلك وفقا للحقوق والمصالح الاساسية لشعب الكاناك وهم السكان الاصليون ، بينما تكفل في نفس الوقت حقوق ومصالح جميع سكان الاقليم في مجتمع متعدد الاعراق ومتعدد الاجناس .

وازاء هذا العدد الهائل من الصراعات المستمرة التي تعرقل الحل السلمي ،
 ترحب اندونيسيا مع الارتياح الكبير بابرام اتفاق بين دول امريكا الوسطى يرمي الى
 اقامة سلم مستقر ودائم وفقا لمبادئ السيادة والامن المشترك وعدم التدخل وتقرير
 المصير والديمقراطية والتنمية . ويمثّل هذا الاتفاق تأكيدا آخر بأن الحوار
 والمفاوضات فيما بين دول الاقليم ذاتها تشكل أفضل الوسائل الفعالة لحل المشاكل
 الاقليمية . ومن الضروري ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، لجميع الاطراف المعنية بما في
 ذلك البلدان الواقعة خارج المنطقة ، الإبقاء على زخم عملية السلم والعمل على إقامة
 نظام اقليمي يتفق حقا مع المصالح والتطلعات الاساسية لشعوب أمريكا الوسطى .

وفي الميدان الاقتصادي ، احتل انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة
 للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مكان الصدارة في الشؤون الدولية هذا العام . وقد
 اكتسب هذا المؤتمر أهمية قصوى حيث عقدت عليه الآمال ليعالج ليس فقط القضايا
 الرئيسية التي تمثل أساس سلامة الاقتصاد العالمي ، وانما لإحياء الحوار الذي وصل الى
 حالة الجمود بين الدول المتقدمة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب ، واعادة
 تنشيط التعاون متعدد الاطراف من أجل التنمية .

لقد عقد هذا المؤتمر في ظل خلفية قاتمة لاقتصاد عالمي تتحكم فيه اختلالات
 واضطرابات خطيرة . ويتضح من الملخص الذي أورده التقييم المتفق عليه في الاونكتاد
 السابع للاتجاهات الاقتصادية العالمية ، بالمقارنة مع العقدين السابقين ، أن
 الاقتصاد العالمي في الثمانينات يتميز بالتباطؤ في نمو الطلب والانتاج وذلك بالرغم
 من انخفاض معدلات التضخم بمئة عامة . ويعاني عدد كبير من البلدان النامية من مصاعب
 خطيرة في التكيف مع التغييرات الهيكلية تحت تأثير بعض العوامل المعاكسة الحادة
 مثل زيادة اعباء الديون الخارجية ، وارتفاع اعمار الفائدة الحقيقية ، وزيادة
 الحماية ، وانخفاض اعمار السلع الاساسية الى أدنى مستوياتها في ٥٠ عاما . وقصارى
 القول إن العقد الحالي يشهد بيئة اقتصادية غير مستقرة لا يزال ملايين البشر فيها
 يفتقرون الى الشروط الاساسية اللازمة لحياة كريمة .

ومن دواعي ارتياح اندونيسيا أن الاونكتاد استطاع في دورته السابعة أن يتفق بالاجماع ، بعد مناقشات مطولة وفي أحيان كثيرة شاقة ، على مجموعة تدابير في مجال السياسات تشمل الميادين الاربعة الرئيسية المتمثلة بعضها ببعض وهي الموارد اللازمة للتنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية ومشاكل أقل البلدان نموا . ومن الواضح أن هذه التدابير لا تلبي آمال مجموعة الـ ٧٧ المبداءة في إعلان هافانا . والواقع أن بعض تلك السياسات المقترحة لا تعدو كونها مجرد تكرار لتدابير سابقة لم تنفذ ومن ثم تعد برمتها غير كافية للتصدي للحالة المتردية السائدة في الوقت الراهن . إلا أنه بالنظر الى الأزمة المستمرة التي تعصف بمعظم العالم النامي والجمود الذي يكتنف الحوار بين الشمال والجنوب ، يمثل ما تحقق من توافق في الآراء خطوة في الاتجاه الصحيح .

ومن أبرز التطورات التي شهدتها المؤتمر والتي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي ، قرار الاتحاد السوفياتي بتوقيع اتفاق الصندوق المشترك ، مما يفتح الباب حقا لاحتمال قرب دخول الاتفاق حيز التنفيذ . وأملنا أن تتخذ أيضا بدون ابطاء اجراءات المتابعة لسرعة تشغيل الصندوق . ولكن النتيجة الاجمالية الرئيسية التي يمكن أن نخلص اليها هي أن الاونكتاد خرج من هذه العملية أقوى مما كان ليتصدي بذلك لما يبذله البعض من محاولات تستهدف جعل دوره هامشيا .

ورغم انشغالنا المبرر بما تتعرض له جهودنا الانمائية من تهديدات مباشرة ، ينبغي ألا ننصرف عما نواجهه من تحديات طويلة الاجل . فلم يعد بالإمكان أن ننظر الى الازمات المتعددة التي يعاني منها العالم أو نعالجها في مياقاتها القطاعية المجزأة . وكما أوضح الأمين العام باقتدار في تقريره عن أعمال المنظمة ، بدأنا نلمس ادراكا أفضل للتكافل بين التنمية والبيئة والسكان . وفي مواجهة هذا التحدي ، نرحب بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي جاء في حينه والذي يقضي بأن يحيل البرنامج الى الجمعية العامة في دورتها الحالية تقريرين رئيسيين على جانب كبير من الأهمية هما المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده وتقرير اللجنة

العالمية للبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" . فإنه لأمر حاسم بالنسبة لنا أن نكفل النمو والتنمية المعجلين لتلبية احتياجاتنا الراهنة دون المساس برفاه الأجيال المقبلة . وهذا هو ما نفهمه من التنمية القابلة للاستمرار . ونحن نتفق مع اللجنة العالمية في أن الفقر هو السبب الرئيسي للمشاكل البيئية العالمية . وأنه من غير المجدي أن نحاول معالجة المشاكل البيئية دون منظور أوسع يشمل الفقر المستشري في العالم والظلم في المجال الدولي . ومما لا شك فيه أيضا أنه مما يعزز التنمية القابلة للاستمرار ، إشاعة مناخ دولي يسوده السلم والأمن والتعاون ويخلو من الحرب والتهديد بالحرب ، ولاسيما الحرب النووية ، ولا تبدد فيه الموارد الفكرية والطبيعية على التسلح .

أما عن الحالة الاجتماعية في العالم ، فينبغي لنا أن نتوخى اليقظة كي لا تقضي الاتجاهات المناوئة في الاقتصاد العالمي على ما تم احرازه من تقدم ملموس في مختلف الميادين .

وفي اندونيسيا ومائر بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نجد أن تنفيذ برامج مثل استراتيجية بقاء الطفل والتنمية التي أعدتها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والتي تلقى الدعم على أعلى المستويات الحكومية ، أفضى الى تحسن لا حد له في نوعية حياة شعوبنا . ومن المتطلبات الجوهرية لتحقيق هذا النجاح أن نعي أهمية المشاركة والتوجيه على المستوى الشعبي بصورة واسعة النطاق ، على النحو الذي اتضح مؤخرا في اعتماد برنامج عمل للبرلمانيين من منطقة الرابطة سالفة الذكر دعما لهذه الاستراتيجية . فإن أمكن المضي في هذا الاتجاه فيمكن أن يتحقق هدفنا المتمثل في كفالة المحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي اندونيسيا ، تحظى برامج التنمية الاجتماعية بدعم قوي من الرئيس سوهارتو شخصيا وقد أسفرت عن تقدم كبير في مجالات مثل تحمين الاطفال . ورغم ما ينطوي عليه التكيف الاقتصادي من ضغوط شديدة ، تمضي التنمية الاجتماعية بخطى حثيثة نتيجة إنشاء خدمات صحية واجتماعية متكاملة ولزيادة تركيز الاهتمام على تحسين وضع المرأة .

لقد ألمحت سلفا الى نتائج المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وينبغي الآن تعزيز التقدم المحرز في هذا المحفل باتخاذ اجراءات حاسمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي . ومما له أهمية حاسمة في هذا الصدد ، الإسراع في إعداد الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية باعتبارها عنصرا ضروريا مكملا للمكوك الدولية الموجودة .

كما تستمد اندونيسيا التشجيع من التقدم المحرز في اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار . وبعد تسجيل الهند كأول مستثمر بشيرا هاما بتنفيذ أحكام الاتفاقية فيما يتعلق بنظام قاع البحار والقرار الثاني لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . وتحث اندونيسيا جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أن تفعل ذلك لكفالة نفاذها في وقت مبكر .

ومن الواضح أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا تكتسب بشكل متزايد طابعا متعدد الأبعاد ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . ومن ثم ، فإننا نتفق مع الأمين العام فيما لاحظته في تقريره السنوي من أن

"منظومة الامم المتحدة تحتاج وهي تؤدي دورها الاساسي في معالجة هذه الشبكة من المشكلات العالمية ، أن تكون هي نفسها متماسكة تماما وقادرة بشكل أكبر على السير حسب الاولويات الموضوعية للمنظومة ككل" (A/42/1 ، ص ١٩)

وفي هذا الصدد ، لاحظ وفدي باهتمام اقتراحه الداعي الى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعله أكثر توافقا مع الهدف الاصلي للميثاق . ونحن على ثقة من أن اللجنة الخاصة التابعة للمجلس ستولي هذا الاقتراح ما يستحقه من اهتمام جاد وذلك في دراستها لهيكل الامم المتحدة الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

وينبغي في الوقت نفسه ، ألا يغرب عن الأذهان أن جميع الجهود الرامية الى تعزيز دور الامم المتحدة وأجهزتها وتحسين أدائها وزيادة كفاءتها وفعاليتها ستظل جهودا هامشية ما لم يواكبها الدعم المناسب ، بما في ذلك الدعم المالي ، من جانب

الدول الاعضاء كافة . ومن ثم ، فإن التوصل الى حل ناجح للأزمة الراهنة التي تواجهها المنظمة ، يقتضي إعادة تأكيد الحاجة الملحة لان تفي جميع الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق .

وفي عالم ، يزداد فيه تكافل الأمم وترايط القضايا لم يعد التعاون الدولي خيارا بل ضرورة . كما أن الاعتراف بالحقوق والمصالح الأساسية لجميع الأمم والشعوب يعد متطلبا أساسيا لإقرار السلم الدائم وذلك فضلا عن كونه حتمية اخلاقية . فلم يعد بالوسع النظر الى استئصال الفقر والفاقة اللذين يعصفان بمناطق شامعة من العالم على أنه هدف طويل الاجل ، إنما هو ضرورة ملحة لتحقيق الأمن على الصعيدين الوطني والدولي . فإن كنا نريد أن يسفر السعي الى بلوغ هذه الاهداف عن نتائج ملمومة يجب علينا أن نولي وجهنا شطر بعث الحيوية في المؤسسات متعددة الاطراف .

ولئن كان من الظاهر أن منظمنا لا تخلو من العيوب ، فيجب ألا نعلق آمالنا في إقامة نظام عالمي جديد على رفض الأمم المتحدة وإنما على تجديد شبابها . إذ أن استخدام المنظومة استخداما فعالا له نفس أهمية تغييرها . ويتعين علينا أن نبذل معا جهودا دؤوبة لتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها الاداة الجماعية الرئيسية التي يستطيع الاعضاء عن طريقها حل المشاكل العالمية الجوهرية التي تواجه البشرية .

السيد لينيهان (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب عن تهانّي للسيد بيتر فلورين ، رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وإني واثق من أن رئاسته ستعود على عملنا بنفع كبير . وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر ملغّه البارز على قيادته القديرة للدورة الحادية والأربعين .

إن الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة تنعقد في منعطف بالغ الأهمية في ميدان الشؤون العالمية . فلأول مرة من سنوات عديدة يوجد احتمال للتوصل الى اتفاق هام بين الدولتين العظميين بشأن الحد من الأسلحة . ونحن نرحب بالاتفاق المبدئي الذي أعلن في الأسبوع الماضي بوصفه إسهاما أول هاما نحو ما نأمل أن يكون عملية مستمرة لنزع السلاح . لقد ذُكرنا مؤخرا في المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بوطاة العبء الذي يشكله التسلح الكثيف بمختلف أنواع الأسلحة على المجتمع الدولي بأسره . فبات من المتعين التخفيف من وطأة هذا العبء . ويشجعنا أن تكون الدولتان العظيمتان على استعداد للشروع في عملية نزع السلاح ، التي نعتقد أنها ستكون خطوة تؤدي الى تخفيف عام في حدة التوترات الدولية .

غير أنه لا يمكن أن تغيب عن بالنا عناصر عدم الاستقرار الكثيرة التي لا تزال تعكر صفو الساحة الدولية . إن جدول أعمال هذه الدورة يضم قائمة طويلة من الصراعات التي لم تحسم والنزاعات التي لم تسو شأنه شأن جداول أعمال الدورات السابقة . وبالإضافة الى الصراعات الإقليمية ، نواجه افتقارا الى احترام حقوق الإنسان ؛ وظهور ظروف المجاعة أو تجددتها في بعض الحالات ؛ والانفاق المطرد الزيادة على التسلح ، وخاصة من جانب أقل الأمم قدرة على ذلك . إن هذه الوقائع تظل حقائق مؤسفة بالنسبة لاعداد غفيرة من سكان العالم .

فما الذي تملكه المنظمة لمعالجة جدول الأعمال هذا ؟ إننا نعرف جميعا الاتهامات التي توجه للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها . إذ يقال إن الأمم المتحدة انتقائية في الموضوعات التي تختار تناولها ، وإنها متحيزة في انتقاداتها ، وإنها تبتدء مواردها . ومن المؤكد أنها مؤسسة تفتقر الى الكمال تعمل في عالم يفتقر بدوره

الى الكمال . ولا بد لاصدقاء الامم المتحدة ، الذين تود حكومتي أن يُنظر إليها على أنها تقف في الصف الاول منهم ، أن يسلموا بأنه كان هناك ولا يزال عنصر من الحقيقة في تلك المزاعم . إننا ندرك جوانب النقص في هذه المنظمة ولكن لدينا رغبة مخلصه في علاجها .

ومن الجوهرى أيضا في الوقت نفسه التأكيد على المنجزات الحقيقية في المنظمة . فكيف يمكن للمرء أن يتجاهل إسهام الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار ؛ ودورها في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وفي تعزيزها ؛ والعمل الذي تظلع به في إطارها الوكالات المتخصصة من أجل التنمية والقضاء على المرض والجوع ؛ وجهودها الرامية الى تعزيز هدف نزع السلاح ، بما في ذلك على وجه الخصوص معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ؛ والدور الذي اضلعت به أجهزتها المعنية بإحلال السلم وحيانته في حل الصراعات أو في التخفيف أحيانا من حدة صراعات كان يمكن أن تتصاعد خطورتها ؟

ولا ينبغي أن نقلل من قيمة الآليات التي توفرها الامم المتحدة للدول الاعضاء كبديل للتهديد بالقوة أو لاستخدامها . وفي هذا المدد فإن الدول الرئيسية ، التي اعطيت حقوقا خاصة جدا بموجب الميثاق ، تقع على عاتقها مسؤولية محددة . وإذا ما اتخذت هذه الدول زمام المبادرة في التعاون على جعل منظومة الامم المتحدة تعمل بمزيد من الكفاءة وترقى الى مستوى آمال مؤسسيها فبوسعها أن تثق في أنها ستتمتع بمؤازرة الاغلبية العظمى لاعضاء المنظمة .

إن هناك ما يدعو ، وخاصة في الآونة الاخيرة ، للتفاؤل الحذر . وبصفة خاصة ، تشجع التطورات التي حدثت في الاسابيع القليلة الماضية وفدي على أن يعتبر أن الامم المتحدة مستمرة في شغل مكانها المركزي في إدارة الشؤون العالمية التي أناطها بها الميثاق .

وإنني أشير في المقام الاول الى مجلس الامن . فقد أوضحت المبادرة الاخيرة التي اتخذها المجلس ، بتأييد من كل أعضائه ، بشأن الصراع الطويل الدائر بين ايران

والعراق ، استعداد أعضاء تلك الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بهم في الميثاق .
وتعطينا وحدة الهدف التي ظهرت في تلك المناسبة الأمل في إمكان تنفيذ أحكام الميثاق
التي تعتبر ذات أهمية مركزية لعمل الأمم المتحدة كمنظمة عالمية في معيها من أجل
الصون الفعلي للسلم والأمن الدوليين .

وشانيا ، في سياق مختلف للأفكار ، يشكل اعتماد قرار شامل بتوافق الآراء في
دورة العام الماضي ، بشأن إصلاح الإجراءات الإدارية والمالية في الأمم المتحدة ،
مرحلة هامة في تطوير المنظمة . ومن المهم ألا تكون الوحدة وروح التوفيق اللتان
ظهرتا في تلك المناسبة ظاهرة عابرة بل أن تؤثرا على التنفيذ الجاري لهذه التدابير
الإصلاحية . فتلك التدابير تصون الأداء الأساسي للأمم المتحدة بوصفها منظمة تضم دولا
متساوية في السيادة ملتزمة بمقاصد الميثاق ومبادئه . إن الدور الذي اضطلع به
الأمين العام في تعزيز تحديث المنظمة وترشيدها كان عاملا رئيسيا في التقدم الذي
أحرز حتى الآن . ومن الأساسي مؤازرته بأقصى دعم ممكن في إدارة الموارد المالية
والبشرية للمنظمة .

وعلى حين جرى الشروع في وضع أساس للإعداد السليم للميزانية داخل الأمم
المتحدة ، ما زالت الحالة المالية للمنظمة غير مستقرة . إن كل الدول الأعضاء قد
التزمت ، بتوقيعها على الميثاق ، بالوفاء بتعهداتها المالية الإلزامية بصورة
كاملة . لذا يعد تسديد هذه الاشتراكات ضرورة قانونية تلزم الدول الأعضاء ، شأنها
شأن التزاماتها الدولية الأخرى .

وتعلق حكومتي أهمية جوهرية على أنشطة صيانة السلم التي تظلع بها الأمم
المتحدة ، وتفخر بأن ايرلندا قد تمكنت من الإسهام في معظم عمليات صيانة السلم التي
نفذتها المنظمة . إن مسؤولية إنشاء قوة لحفظ السلم تقع على عاتق مجلس الأمن . لذا
فإن القوات المشتركة فيها تنتظر مؤازرة أعضاء المجلس في اضطلاعها بالمهام التي
كلفت بأدائها ووافقت عليه . وتعد هذه المؤازرة أساسية إذا ما أريد تنفيذ التفويض
الخاص بعملية ما على الوجه الأكمل وضمان تمويله . وبالإضافة الى ذلك ، فإن قوة

صيانة السلم لن تستطيع بالطبع أن تنجح في مهامها إلا إذا تمتعت بالتعاون الكامل لأطراف الصراع .

وامتنادا الى تلك المعايير ، تشير حالة قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قدرا من عدم الارتياح . فعلى مدى الاربعة عشر شهرا الماضية فقد ثلاثة أفراد في الكتيبة الايرلندية حياتهم وهم يقومون بواجبهم في جنوب لبنان . كما تكبدت الكتائب الأخرى بعض الخسائر . ومن غير المقبول أن يستمر الاحكام عن التعاون مع القوة وألا يتسنى تنفيذ التفويض الذي جدد على فترات منتظمة منذ اعتماده لأول مرة في ١٩٧٨ . إن حكومتي لا تزال تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من جنوب لبنان ، وإزالة ما يسمى بحزام الامن ، وإنهاء التحرش بقوات الامم المتحدة لصيانة السلم من جانب قوات غير نظامية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مالديفار (باراغواي)

كذلك دعا الأمين العام مرارا وتكرارا إلى ضرورة توسيع نطاق التعاون اللازم ليشمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلم في لبنان حتى تتمكن من استكمال المهمة التي تضطلع بها لصالح السلم وبتأييد من المجتمع الدولي ومؤازرته . ويؤيد وفد بلادي هذه الدعوة بقوة كما يؤيد الأمين العام في ذلك الأمر بالذات . وقد أشار الأمين العام أيضا إلى الوضع المالي غير المرضي للقوة المؤقتة الناجم عن استمرار الإحجام عن دفع الانصبة المقررة بالنسبة لغترتي الولاية الحالية والسابقة . وإذا ما أُريد للمساهمين بقوات أن يواصلوا الاضطلاع بمسؤولياتهم الجسام ، فإنه يتعين على كل الأطراف المعنية أن تقرر العمل باتساق كامل مع التفويض الذي خوله مجلس الأمن لهذه القوة .

ولقد ظلت علاقات الشرق والغرب شغلا شاعلا للمجتمع الدولي منذ نشأة هذه المنظمة . ومن الواضح أن قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤولياته الاساسية تجاه السلم والأمن الدوليين تتأثر تأثيرا جليا بحالة العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ؛ وهذه حقيقة واقعة . ولذا فإن المؤشرات الاخيرة للتطورات الإيجابية في علاقات الشرق والغرب تعتبر ذات أهمية كبرى لجميع أعضاء الأمم المتحدة . وترحب ايرلندا بهذه المؤشرات وتامل في أن يمكن الآن إرساء أساس قوي لحوار دائم ، منطلق الاعتقاد بأن الحوار الواقعي الشامل بين الدولتين العظميين الرئيسيتين يمكن أن يؤدي إلى علاقات دولية أكثر أمنا واستقرارا .

ونحن نعلق أهمية خاصة على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بوصفه جانبا هاما من جوانب علاقات الشرق والغرب . وقد حقق إيجاد هذا الإطار لتناول موضوع الأمن والتعاون بين شرق أوروبا وغربها تحسنا ملحوظا في ظروف شعوب أوروبا كلها شرقا وغربا ، كما ييسر العلاقات بين الدول المشاركة . وتامل حكومة بلادي في أن تشهد في هذه العملية مزيدا من التطورات المؤدية إلى مزيد من الاتصالات بين شعوب أوروبا ، ومزيد من التعاون المستمر على مستوى الدول ، ومزيد من الاعتراف الفعلي بحقوق الإنسان ، حتى يمكن أن يشعر جميع الأوروبيين بأثر الاتفاقات التي تم التوصل إليها .

ويحدونا الأمل في أن نرى خلال هذا العام نتيجة ناجحة في هذا الصدد ، تتخذ شكل وثيقة ختامية موضوعية ومتوازنة ، تكون بمثابة متابعة للاجتماع المنعقد حالياً في فيينا . لقد أبرزت الدورات المتعاقبة للأمم المتحدة الحاجة إلى بذل جهود جادة مستمرة لكبح جماح سباق التسلح . وقد قلت بالفعل إننا نرحب بتحسين آفاق الاتفاق لأول مرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على تخفيض عدد الأسلحة النووية على كلا الجانبين . إن الاتفاق من حيث المبدأ على الإزالة الشاملة للأسلحة النووية المتوسطة المدى أمر جدير بالترحيب في حد ذاته ، وباعتباره أيضاً خطوة نأمل أن تؤدي إلى المزيد من نزع السلاح الشامل . وعلينا أن ننظر إلى ذلك بوصفه خطوة أولى في ذلك الاتجاه . ومن هنا فإننا نرجو أن يكون ذلك إيذاناً ببدء عملية مؤدية إلى تخفيض التوترات الدولية بصورة أعم في جميع أرجاء العالم . فهناك فيما اعتقد رغبة عالمية قوية وعميقة في ضرورة استمرار هذه المفاوضات بغية التوصل ، لا إلى منع سباق التسلح في الفضاء وإنهاء هذا السباق من على الأرض فحسب ، بل وبغية التوصل أيضاً إلى مزيد من تخفيض الأسلحة النووية بجميع فئاتها .

إن إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب من شأنه أن يمثل خطوة عملية واضحة نحو كبح زيادة التطور التقني لهذه الأسلحة ، وهو ما يساعد على الإقلال من الاعتماد على تلك الأسلحة ذاتها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية . وإن حظر التجارب المحسوب بالتخفيض من الأسلحة النووية ، الذي يبدو وشيكاً الآن ، من شأنه أن يوفر تأكيدات هامة تأتي في حينها بشأن نوايا الدول الحائزة للأسلحة النووية . وإيرلندا مقتنعة بعدم وجود أية عقبات تقنية في طريق مثل هذا الحظر إذا توفرت الإرادة لغرضه بالفعل . لقد اختتم المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية مداولاته في هذه القاعات ذاتها منذ فترة وجيزة . ويسعدنا أن المشاركين فيه قد أقرُّوا وثيقة ختامية له بتوافق الآراء ، إذ أن موضوعي نزع السلاح والتنمية هما محور شواغل هذه المنظمة . وإيرلندا على اقتناع بإمكان الوفاء بحاجة جميع الدول إلى الأمن عن طريق تحقيق التقدم في مجالي نزع السلاح والتنمية معا . ويجب أن يتحيز المجتمع الدولي

كل فرمة ممكنة للاستفادة في اغراض التنمية من الموارد التي تحررها تدابير نزع السلاح ، ايا كانت اسباب اتخاذ تلك التدابير .

وعلى الرغم من الإدانة الواسعة النطاق من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى ، وتحسن التعاون في تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب ، فإن ذلك الإرهاب لا يزال مستمرا بما يفرضه من تهديد خطير لحياة البشر وللسلم والامن الدوليين . ولا تزال الازدواجية فيما يتعلق بالإرهاب ومرتكبيه مستمرة ومأسدة . ولقد قمنا مرارا وتكرارا مع شركائنا الاوروبيين بإدانة واضحة لا لبس فيها لكل أعمال الإرهاب الدولي ، بغض النظر عن هوية المسؤولين عنها أو دوافعهم . ويتعين علينا جميعا أن نكفل الوفاء بما اخذناه على عاتقنا من التزامات بموجب الاتفاقيات الدولية ، وعلينا أيضا أن نتعهد بزيادة تكثيف ما هو قائم حاليا من أوجه التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بشأن التدابير العملية لمكافحة الإرهاب . ويمكن القيام بجزء كبير من هذا في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، على نحو ما يتمثل في العمل الذي تضطلع به حاليا منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية . ويتعين علينا جميعا أن نبذل غاية جهدنا كي نوقف ما يشكله الإرهاب من تهديد للممارسة المنظمة السوية للعلاقات الدولية .

ومن مجالات أنشطة الأمم المتحدة التي يؤيدها الرأي العام في بلادي تأييدا قويا مجال العمل الذي يضطلع به في ميدان حقوق الإنسان . وفي عشية الذكرى الأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أود أن أنوه هنا بما في اعناقنا من دين لواقعي تلك الوثيقة . فتأكيدنا على الحقوق غير القابلة للتصرف التي يحق لكل فرد من البشر أن يتمتع بها يمثل علامة بارزة على طريق الكفاح من أجل ضمان الحرية والعدالة للجميع . وتأسيسا على ذلك ، أنجز الكثير من العمل القيم في الأعوام المنصرمة من أجل إعداد صكوك دولية تهدف إلى توسيع نطاق مبدأ حقوق الإنسان وتعميقه .

إلا أنه على الرغم من وجود هذا الإطار المشير للإعجاب ، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تحدث ، بل وعلى نطاق خطير في كثير من الأحيان . ونحن نطالب بالتزام مجدد ببذل الجهد من جانب كل الدول الاعضاء حتى يمكن لكل فرد أن يتمتع على نحو فعال بتلك الحقوق التي يخول له التمتع بها رسميا .

لقد تناول وزير خارجية الدانمرك الكثير من الصراعات الإقليمية التي تواجهنا في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ، نيابة عن الدول الإشتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وأود اليوم أن أعلق على الاحوال القائمة في تلك المناطق التي يرى وفد بلادي أنها مشار للقلق بصفة خاصة .

أولا ، إن الانقسامات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، التي سبق لي التنويه بها ، ما فتئت تشكل مسألة ذات أولوية قصوى تشير قلقا دائما . وقد شجعنا هذا العام تنامي قوة الدفع نحو عقد مؤتمر دولي ، نعتقد أنه النهج الفعال الذي حان وقته لتحقيق سلم دائم وشامل في المنطقة . وقد أوضحنا ، شأن شركائنا الأوروبيين ، التزامنا بفكرة عقد هذا المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، واستعدادنا للقيام بدور فعال في المساعدة في هذه العملية قدر استطاعتنا . ونحن نحث كل الأطراف المعنية على تجديد جهودها وتكثيفها لتخطي العقبات والصعوبات التي ما زالت تحول دون عقد هذا المؤتمر ، كما نقدر ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام تحقيقا لهذا الهدف . وقد تابعنا بعميق القلق اشتداد وطأة الموت والدمار وتعاطف الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الصراع المستمر بين العراق وإيران . إننا نناشد البلدين المتحاربين التسليم بعقم استمرار هذه الحرب ، ونحثهما على الاستجابة لدعوة مجلس الأمن بوقف إطلاق النار لإفساح المجال لتسوية تفاوضية . وأذكّر باننا ، أعضاء هذه المنظمة ، عهدنا إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين . ونحن ندعم جهود الأمين العام في مساعيه الحميدة ، بهدف كفالة الامتثال لقرار مجلس الأمن .

وفي مكان آخر من تلك المنطقة ، في لبنان ، لا تزال الصراعات الدينية والطائفية مستمرة . ونحن من بين البلدان التي سقط أبنائها ضحايا أبرياء لعمليات أخذ الرهائن والخطف التي تمثل سمة مقيتة للعنف الدائر في ذلك البلد . إننا ندين هذه الممارسة دون تحفظ ، ونهيب بكل الأطراف والقوى في لبنان أن تتعاون من أجل كفالة الإفراج الفوري عن جميع الضحايا الأبرياء ، ونحثها على التحلي بضبط النفس لتمهيد الطريق أمام المصالحة والحوار الوطني والتعمير . ولا بد من كسر دائرة العنف كشرط مسبق لتحقيق حل سلمي يقوم على احترام سيادة لبنان ووحدته واستقلاله واملته الإقليمية .

أما جنوب افريقيا فلا تزال تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي برمته . فلم تبعث أحداث العام الماضي على ارتياح من يتطلع منا إلى القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وبزوغ ديمقراطية متعددة الاعراق بدلا منه . فلا يزال القمع الجماعي مستمرا دون هوادة ، كما ان تشديد الرقابة يتزايد يوما بعد يوم ، وتُسلَب حرية آلاف عديد بمقتضى حالة الطوارئ ، علاوة على أوجه الحيف اليومية التي يتعرضون لها على يد نظام الفصل العنصري . وتواصل حكومة جنوب افريقيا تحديها للرأي العام الدولي ، ولم تصدر عنها بعد أية بادرة تشير إلى استعدادها لبدء إصلاحات حقيقية والشروع في حوار سياسي هادف مع الزعماء الحقيقيين لمجتمع الأغلبية .

إن الخطوات التي اتخذت لترسيخ اقدام الفصل العنصري كان لها أثر خبيث على أماكن أخرى في منطقة الجنوب الافريقي . ولقد أدانت إيرلندا مرارا وتكرارا أنشطة جنوب افريقيا في معيها إلى زعزعة استقرار جيرانها ، سواء عن طريق قيام قوات أمنها بشن الغزوات المسلحة على أراضي تلك البلدان ، أو دعم الحركات شبه العسكرية المعارضة لحكوماتها ، أو ممارسة الضغط الاقتصادي .

وفيما يتعلق بناميبيا ، أدعو جنوب افريقيا مرة أخرى إلى التخلي عن تماديها في إعاقة التقدم صوب تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلا يزال هذا القرار يشكل أساس استقلال ناميبيا ، وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوانى في مطالبة جنوب افريقيا بتنفيذه . ومن غير المقبول إقحام عناصر خارجية ترهن التقدم صوب التسوية الناميبية بتطورات تحدث في مكان آخر من المنطقة .

ولا يزال الانسحاب السريع للقوات السوفياتية من أفغانستان ، وفقا لجدول زمني ثابت ، الشرط الأساسي لإنهاء الصراع الذي طال أمده في ذلك البلد . إن الحل السياسي لا بد أن يضمن حق شعب أفغانستان في تقرير المصير ، ويسمح بعودة اللاجئين واستعادة مركز أفغانستان بوصفها بلدا مستقلا وغير منحاز . ونحن نؤكد مجددا دعمنا لجهود الامين العام للأمم المتحدة ، وللمبادئ الواردة في قرارات الامم المتحدة المتعاقبة في هذا الصدد .

وما زلنا على اقتناعنا بأن أساس الحل الدائم والمادل للصراع في كمبوتشيا وارد في إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي يدعو الى انسحاب القوات الفيتنامية وممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مستقبله . وفي حالة الانسحاب ينبغي اتخاذ خطوات فعالة لمنع أي مجموعة مسلحة من الاستيلاء على السلطة بالقوة أو اللجوء إلى التهديد باستخدامها لتخويف الشعب الكمبوتشي ، وحرمانه بالتالي من حقه في تقرير مصيره بنفسه . إن كمبوتشيا يجب أن تتحرر من وجود القوات الأجنبية ، وأن تفدو آمنة من أي احتمال لعودة أنشطة الخمير الحمر المروعة .

أما الاتفاق الذي وقعه رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمسة في مدينة غواتيمالا في آب/أغسطس ، فقد عزز بصورة كبيرة آفاق السلم في تلك المنطقة ، وأحيى أملا حقيقيا في إجراء التحسينات التي تهم الحاجة إليها في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية . ونحن نهنئ الحكومات المعنية على اتخاذ هذه الخطوة الهامة في سبيل المصالح الوطنية وتعزيز الديمقراطية ، وعلى التزامها المتجدد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومشروع وثيقة كونتادورا . ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق ، مع إدراكنا التام لمدى المعوقات التي لم يتسن التغلب عليها بعد . إننا نحث الحكومات المعنية على مواصلة بذل الجهود ، وتدعو كل الدول الأخرى التي بوسعها تيسير عملية السلم الجاري تنفيذها حاليا إلى القيام بذلك .

لقد ذكرت بعضا من الصراعات الإقليمية التي تشير قلقا خاصا . غير أن الخطر المباشر الذي يهدد أمن ورفاه الملايين العديدة ليس عسكريا ولا سياسيا . فما فتئ رفاههم يتعرض للخطر نتيجة للافتقار إلى التنمية . ولا يزال الملايين يفتقرون إلى الظروف الضرورية للحياة الكريمة . ولا شك في أن أحوالهم المعيشية جدية بأن تحتل في قائمة شواغل هذه المنظمة مكانا لا يقل عن ذلك الذي يحتله أي جانب آخر من مقاصدها ومبادئها .

إن البيئة الاقتصادية الحالية غير الآمنة ، التي تتسم ببطء النمو وتشاقل التجارة ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، تضفي خلفية كثيفة على مداواتنا بشأن القضايا العالمية للتنمية ، وتؤثر علينا جميعا بسلبياتها . ففي بلادنا أسهم تباطؤ التجارة العالمية في زيادة البطالة ، كما أن عبء خدمة الدين قد أرغم حكومتنا على فرض تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام . إلا أنه ما من بلد أو مجموعة من البلدان تأثر بصورة خطيرة وحادة من جراء تباطؤ النمو العالمي مثل أقل البلدان نموا ، وبخاصة بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا . وإنني أرحب في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذت زمامها الأمين العام بإنشاء فريق استشاري لدراسة موازين المدفوعات وأزمات الديون وتقديم تقرير بشأنها ، باعتبارها عراقيل تعترض سبيل الإنعاش الاقتصادي في العديد من البلدان الإفريقية .

لقد كانت المسائل المتشابكة المتملة بالموارد المكرمة للتنمية ، والسلع الأساسية ، والتجارة الدولية ، ومشاكل البلدان الأقل نمواً ، موضع الدراسة في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في تموز/يوليه . وقد أظهرت المناقشات التي جرت في المؤتمر دلائل مبشرة بالخير على استعداد جميع البلدان للعمل معاً لتحسين المناخ من أجل الإسراع بجهود التنمية المطردة . وتعبّر الوثيقة الختامية للمؤتمر عن التفاهم الواسع النطاق المحرز بشأن الحاجة إلى عدد من النهج السياسية والتدابير الملزمة لمواجهة هذه المشاكل ومعالجتها .

إن النتيجة الموفقة التي حققها المؤتمر السابع للأونكتاد تبين أيضاً في استعادة الثقة في قدرتنا على تناول مسائل التنمية في إطار الأمم المتحدة . ولا يمكن في عالم يزداد ترابطاً إيجاد حلول لهذه المشاكل إلا بالتعاون المتعدد الأطراف . ويعطي الطابع العالمي لمنظومة الأمم المتحدة هيبه فريدة للنتائج التي تصل إليها المؤتمرات المماثلة للأونكتاد ، ويكمل الجهود العملية الثمينة التي يظلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في البلدان النامية . وقد وردت الإشارة إلى حتمية النهج العالمي في معالجة مشاكل التنمية في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، الذي نشر في أوائل هذا العام . ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في اتخاذ الخطوات التي اتفقنا جميعاً على أنها ضرورية لصالح التنمية في استخدام آلية الأمم المتحدة على نحو أفضل لتحقيق هدفنا المتفق عليه .

ولا تزال مشكلة إيرلندا الشمالية تشكل مصدر قلق رئيسي للحكومة الإيرلندية . وقد جاء وزراء خارجية إيرلندا إلى هذه الجمعية العامة على مر السنين ليصفوا أبعاد المشكلة وليبرزوا الضرورة الملحة لإيجاد حل دائم لها .

ومنذ الاجتماع الذي عقد بين رئيسي الحكومتين البريطانية والإيرلندية في عام ١٩٨٠ ، أصبح المبدأ القائل بأن أي حل لمشكلة إيرلندا الشمالية لا يمكن إيجاده إلا في إطار التعاون الانفليو - إيرلندي ، مبدأ مقبولاً . وقد انبثق من تلك العملية

الاتفاق الانفلو - إيرلندي بين الحكومتين البريطانية والإيرلندية ، الذي وقّع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وأودع هنا في الامم المتحدة .

ويمثل الاتفاق الانفلو - إيرلندي التزاما من جانب الحكومتين البريطانية والإيرلندية وتحديا لهما على حد سواء . ومن جانبنا ، فإن الحكومة الإيرلندية ، التي تولت السلطة في شهر آذار/مارس من هذا العام ، عازمة على استخدام آليات الاتفاق لتحسين وضع كل مكان إيرلندا الشمالية ، ولا سيما أعضاء طائفة الوطنيين . وقد أدرجنا في إطار برنامج عملنا الشامل بعض المجالات ذات الاولوية التي نعتقد أن التغيير فيها مطلوب بصورة ملحة . وتضم هذه المجالات تحقيق الإنصاف في ممارسات العمالة وإجراء اصلاحات في النظام القضائي .

وكما أقرت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في كثير من إعلاناتها ، يمثل توفير الفرص المتساوية في العمالة إحدى السمات المميزة للمجتمع المقبول ، ويجب أن تتساوى الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية للأفراد في أهميتها مع حقوقهم السياسية والحقوق الأخرى . ولا شك في أن سجل العمالة في إيرلندا الشمالية يشير إلى تراش من التمييز ضد طائفة واحدة . وإن الهدف المشترك للحكومتين البريطانية والإيرلندية هو القضاء على هذا التمييز بكل أشكاله . وقد اتخذت بعض الخطوات على هذا الطريق ، ولكن لا يزال علينا اتخاذ المزيد . ونحن نعتبر إزالة التمييز في العمالة حتمية أخلاقية وسياسية في إيرلندا الشمالية وشرطا أساسيا لتحقيق التقدم في هذا الميدان .

وتعد ثقة الجمهور في النظام القضائي والعلاقات الحسنة بين قوات الامن والمجتمع سمتان بارزتان أخريان للمجتمع الطبيعي . وعندما تعتبر تدابير الطوارئ ضرورية لحماية الجمهور من العنف ، لا بد أن يطمئن عامة الناس إلى أن أعمال قوات الامن عادلة . وأن إجراءات المحاكم غير متحيزة . وفي مجتمع منقسم ، كما هو الحال في إيرلندا الشمالية ، حيث تشعر أقلية كبيرة من السكان بأنها مبعدة عن مؤسسات الحكومة ، وعن قوى تطبيق النظام والقانون والنظام القضائي بمفغة خاصة ، تصبح أهمية هذه الثقة الجماهيرية أمرا حاسما . ولذلك لا بد لنا في إيرلندا الشمالية أن ندرس

التغيرات المطلوبة لمعالجة التدهور الذي حاق بثقة الجمهور في الماضي ولضمان بعث هذه الثقة الآن وفي المستقبل . ولهذا السبب اتفقت الحكومتان البريطانية والإيرلندية ، في الاتفاق الأنغلو - إيرلندي المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وفي البلاغ المرفق به ، على السعي إلى إيجاد تدابير تعبر بطريقة ملموسة عن هدف بناء ثقة الرأي العام في النظام القضائي ، والتزمنا صراحة بتحقيق تقدم مبكر في هذا المجال .

ومن السهل الإنزلاق إلى اعتقاد أن الصراع في إيرلندا الشمالية يتركز على خلافات دينية أو تاريخية لا يمكن تسويتها . والحقيقة أن التحدي الذي يكمن في لسبب المشكلة يشبه الكثير من التحديات التي تشكلها مجالات الصراع الأخرى في جميع أنحاء العالم والتي تثار في هذه الجمعية بصورة منتظمة . وإن الحاجة إلى قيام الشعوب والأمم بتحديد مستقبلها بحرية ، والتوفيق بين الاختلافات التاريخية في هذه الدول سلميا وبالاتفاق ، والمسائل المتملة بحقوق الإنسان ، كلها من الأمور الأساسية في كثير من التوترات وأوجه عدم الاستقرار في أرجاء المعمورة ، وهي ليست أقل شأنًا هناك منها في إيرلندا الشمالية .

وإن الدور الذي تفضل به الحكومة الإيرلندية بموجب الاتفاق الأنغلو - إيرلندي يوفر الدعم للوطنيين في إيرلندا الشمالية لإنهاء ذلك الشعور بالابعاد الذي يعيشون في ظله ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعصف بالطائفتين في تلك المنطقة . ونحن نعتقد أيضا أن دور الحكومة الإيرلندية يعبر عن اعتراف الحكومتين المعنيتين والأغلبية الساحقة من السكان في بريطانيا وإيرلندا بأن طائفتي الوطنيين والاتحادييين تتشاطران في جزيرة إيرلندا مستقبلا مشتركا ينبغي أن يستند إلى مبدأ إدراج تقاليد الطائفتين ومصالحهما والتوفيق بينهما .

ويمثل هذا القول اعتراف حكومة بلادي بأن الاتفاق الأنغلو - إيرلندي لا يحظى بالقبول التام في إيرلندا الشمالية . ونحن نعترف أيضا بحقوق السكان الاتحادييين وبهويتهم . ولكن لا بد أن يكون هناك قبول واقعي لوجود الاتفاق باعتباره جزءا من

الخريطة السياسية في إيرلندا الشمالية توصلت إليه الحكومتان ذاتا السيادة المرتبطتان بهذه الجزيرة . وبدون هذا المناخ من الواقعية لا يمكن إجراء مناقشة مجدية بشأن التطورات السياسية في المستقبل .

وقد طالبنا على مر السنين بوضع حد لحملة العنف في إيرلندا الشمالية . وللأسف ، شهد العام الماضي استمرار هذا العنف العقيم الذي سبب الكثير من الشقاء والمعاناة لشعب المنطقة . إن مرتكبي هذا العنف ليسوا إلا أقلية صغيرة من مكان إيرلندا الشمالية لا تعمل إلا لصالحها وحدها . والحقيقة أن حملات العنف والاعتداء المتواصلة التي تشنها تلك الأقلية لا يمكن إلا أن تزيد من عدم الثقة والخوف المتبادل في صفوف الإيرلنديين على مختلف تقاليدهم . وهذه الاعمال لا تقرب وإنما تبعد اليوم الذي تتحقق فيه الوحدة القائمة على المصالحة في إيرلندا ، مما يؤدي إلى التقاء جميع الناس في الجزيرة بمختلف عقائدهم في ظل هياكل متفق عليه .

ومنوالم نحن في الحكومة الإيرلندية تشغيل آليات الاتفاق الانغلو - إيرلندي بالتعاون مع الحكومة البريطانية . ومنبقي بابنا مفتوحا للاتصال بجميع من هم على استعداد في إيرلندا الشمالية لاتباع نهج بناءة و سلمية تجاه مشاكل المنطقة . وسوف نسعى إلى تحقيق تقدم على المستوى العملي في العدالة الاقتصادية والمعاملة غير المتحيزة من جانب قوات الامن والثقة في النظام القضائي ، وهو ما يؤثر كله تأشيراً عميقاً على المواطنين العاديين في حياتهم اليومية . ونحن ندرك أن التقدم على المستوى السياسي العام أمر لا غنى عنه للتوصل عن طريق الاتفاق إلى تسوية دائمة لمشاكل بلدنا ككل .

وبالمثل ، في العالم قاطبة ، لا يمكن تسوية المشاكل الإقليمية المشابهة إلا إذا تحلت البلدان المعنية مباشرة بالارادة السياسية الإيجابية .

السيد فرنانديز أوردونيبز (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنيء السيد فلورين باسم وفدي على انتخابه ليرأس عمل الدورة الراهنة للجمعية . وإنني على اقتناع بأننا تحت توجيهه القدير منتمكن من أن نصل إلى نهاية ناجحة للأعمال الهامة الملقاة على عاتقنا .

كما أود أن أعرب عن امتناننا للعمل الدؤوب والمثمر الذي قام به سلفه ، السيد هودري . وأود أيضا في هذه المناسبة أن أكرر تأييدنا التام للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي انتخب في العام الماضي بالإجماع لفترة جديدة لمنصب حافل بالتحديات - وهي تحديات كان ولا يزال يواجهها بشجاعة وابتكار .

لقد كثر الكلام في السنوات القليلة الماضية عن أزمة تعددية الأطراف . وقد فكرنا ، نحن الدول الاعضاء ، بصورة جماعية في أسباب هذه الظاهرة وعلاجاتها . وأرى أن المشكلة لا تكمن في أن المنظمات المتعددة الأطراف ليست كاملة بقدر ما تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الاعضاء لمساعدة تلك المنظمات على تحقيق أهدافها .

وفي حالة منظماتنا ، نواجه الحاجة إلى أن نجد في أنفسنا القدرة على التصميم المشترك والمتجدد لتقديم كل دعمنا لهذا الجهد الجماعي . ولا بد أن نكون واقعيين في تناولنا لهذا الأمر ، آخذين في اعتبارنا التغييرات التي جرت على مدى الأعوام الأربعين الماضية - وهي تغييرات تستوجب قدرا أكبر من الوعي والفعالية في الإدارة اليومية للمنظمة ، ضمانا للبقاء على حيوية الروح التي أنشئت بها الأمم المتحدة وعلى أفكار السلم والعدالة والتضامن التي أشار إليها في الدورة الأخيرة للجمعية العامة جلاله ملك اسبانيا .

ليس هناك من سبب يدعونا إلى تخيل عالم وهمي حافل بالهناء . وإنما يتعين علينا أن تكون نقطة انطلاقنا هي هذا العالم الحقيقي ، حيث الموت والحروب والجوع والظلم وحيث لا تزال الحرية والسلم مجرد أمل . يتعين علينا أن نبدأ من هذا الواقع وأن نحاول بكل بساطة أن نكفل بقاء هذا العالم صالحا لسكانه في نهاية القرن العشرين .

وبغية تحقيق هذا الهدف ، لا بد أن نعالج ثلاث مجموعات مختلفة من المسائل :

المسائل المتعلقة بالامن ونزع السلاح ؛ والمسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي ، والمسائل المعنية بحماية حقوق الإنسان . وسأتناول كل مجموعة بدورها .

إن عمل الجمعية يتأثر كل عام بالمناخ العام الذي يسود الحياة الدولية ، ولكنه يتأثر أيضا - وبطريقة خاصة جدا - بحالة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويسر اسبانيا أن تلحظ التحسن الذي طرأ على هذه العلاقات والطابع الإيجابي الذي يتسم به الحوار الجاري حاليا .

ونحن نعتقد أن الانفراج يتطلب تعزيز الثقة بين الدول . ولن يتحقق هذا في غياب ضمانات الامن لجميع الدول . ونحن من جانبنا على اقتناع بأن الامن في عالم اليوم يمكن أن يتحقق ، بل ولا بد أن يتحقق ، على أساس توازن القوى عند أدنى مستوى ممكن ، من بين أمور أخرى . ونحن على اقتناع بأن من الممكن التحرك قدما صوب عالم أكثر أمنا دون أن يعني هذا بالضرورة أن ذلك العالم لا بد أن يكون أكثر تسلحا .

ولهذا السبب يسرنا أن المفاوضات الجارية في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد أدت إلى اتفاق مبدئي بشأن إزالة نظم الأسلحة النووية المتوسطة المدى . ولا توجد سابقة تاريخية لاتفاقات من هذا النوع ، ولعل هذا أن يعزز الاتجاه الإيجابي الذي بدأ في العلاقات بين الشرق والغرب . ولقد سمعت اسبانيا منذ البداية إلى تعزيز إبرام هذه الاتفاقات ، وستؤيد كل جهد مبذول لكفالة إبرام مزيد من الاتفاقات اللازمة والممكنة معا في عدد من الميادين ، مثل ميدان الأسلحة الاستراتيجية وميدان الدفاع الفضائي وميدان حظر التجارب النووية .

وعلى الرغم من أهمية خفض الأسلحة النووية ، إلا أنه لن يولد في حد ذاته مستوى مرضيا من الامن . ولا بد من الإسراع بإبرام اتفاقية من أجل تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية . وعلاوة على ذلك ، تنظر اسبانيا بمزيد من القلق إلى التكدس غير العادي للقوات والأسلحة التقليدية على الأراضي الأوروبية - وكذلك إلى عدم توازنها الخطير . وبالتالي فإن من الملح عقد مفاوضات تستهدف تمحيح أوجه

التفاوت هذه لضمان الاستقرار التقليدي عند مستويات أدنى ولجعل عمليات الهجوم الواسعة النطاق وهجمات المباغتة أمرا مستحيلا .

وينبغي أن تصاحب جميع هذه الاتفاقات تدابير تحقق تكفل الامتثال لها ، مما يزيد الثقة الضرورية لتعزيز الانفراج .

ونحن كأوروبيين نعلق أقصى أهمية على تحسين العلاقات بين الشرق والغرب . ولذا فإننا سنبدل كل جهد لكفالة إسهام عمل الدورة الحالية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقودة في فيينا ، في تنفيذ الالتزامات التي جرى التمهيد بها حتى الآن في جميع الميادين ، وفي زيادة تطويرها .

ولقد أكدت حكومتي مرارا عزمها على الحفاظ على وضع اسبانيا بوصفها بلدا غير نووي . وقد صودق على هذه النية بقرار اتخذ بموجب استفتاء وطني ، وسيستكمل قانونيا بانضمام اسبانيا الوشيك إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية . وبذلك يتأكد القرار السيادي الذي اتخذته الشعب الاسباني بعدم حيازة الأسلحة النووية وبعدم السماح بإدخال الأسلحة النووية التابعة لدول أخرى إلى أراضيها - أو نقلها عبر تلك الأراضي أو تكديسها فيها .

ونحن نأمل أن يساعد انضمامنا إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية على التمييز السياسي لنظام عدم الانتشار على المستويين الأفقي والرأسي . إن كل هذه المسائل التي تواجهنا في ميدان الأمن ونزع السلاح لا بد أن تحظى باستجابة ملائمة من هذه الجمعية العامة ، مما يمهّد السبيل أمام عقد دورة استثنائية ثالثة للجمعية العامة مكرمة لنزع السلاح .

وإننا نرحب في هذا السياق بالنتائج التي حققها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا . وربما تكون أكبر حماقة تاريخية ارتكبناها - وهي حماقة متحاسبنا عليها الاجيال المقبلة - هي الإهدار الفاضح للموارد على أسلحة يزداد تعقيدها يوما بعد يوم - رغم أننا قد تجاوزنا عتبة الدمار الشامل منذ فترة طويلة - بينما لا تزال مساحات كبيرة من كوكبنا رازحة تحت أثقال الجوع والبؤس .

وتتعلق النقطة الثانية التي أشرت إليها بتوضيح العلاقات الاقتصادية وإعادة هيكلتها ، وهو ما يمثل تحدياً آخر من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي .

وطبقاً لآخر استقراء اقتصادي عالمي أجرته الأمم المتحدة ، سجل الاقتصاد العالمي تباطؤاً للعام الثاني على التوالي . يضاف إلى ذلك أن معظم البلدان النامية لم تحقق أي نمو مطرد ، وأن اقتصادات العديد منها تسير نحو الركود في المدى المتوسط . ومن النذر غير المشجعة كذلك عدم الاستقرار الذي سجله نشاط عدد كبير من أسواق السلع والخدمات . أما أسعار السلع الأساسية فقد انخفضت بحساب القيمة الحقيقية إلى أدنى مستوى لها في السنوات الخمسين الأخيرة ، ولا توجد أي دلائل تشير إلى قرب حدوث تحسن فيها .

وبما أن التكافل حقيقة لا مفر منها ، فإن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء تتشاطر مسؤولية العمل من أجل استقرار النظام في مجموعه والسعي إلى إيجاد حلول عملية . ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم بذلك عن طريق اتباع سياسات تشجع النمو الاقتصادي وفرص الوصول إلى الأسواق ، كما يمكن للبلدان النامية بدورها أن تسهم نحو هذه الغاية بأن تنفذ سياسات التكيف الصحيحة التي من شأنها أن تعزز النمو غير التضخمي والقابل للاستمرار .

وفي هذا الاطار ، تؤدي المساعدة الانمائية الرسمية دورا هاما . وتواصل اسبانيا العمل منذ بضع سنوات لزيادة اسهامها قدر المستطاع . ويحدونا الامل في أن تتناول الجمعية العامة في هذه الدورة المسائل الاقتصادية بعزم وواقعية معا ملتزمة في المسائل الاكثر صعوبة ذلك القاسم المشترك الأدنى المقبول من الجميع ، كما كان الحال في العام الماضي في أعقاب الدورة الاستثنائية المبشرة بالخير بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا ، ولكن دون عزوف عن الحلول أو الاهداف المتميزة بالابداع والتي تعد حيوية في المدى الطويل - وان المشال الاخير الخاص بالدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد السابع) ، الذي أمكن التوصل فيه الى نتائج لا بأس بها بفضل الجهود الجاهدة التي بذلتها جميع الوفود ، ينبغي أن يدفعنا الى التمسك بشكل أقوى بهذه الروح البنّاءة خلال الدورة الراهنة .

ولاتزال مشكلة الديون الخارجية احدى المسائل الاكثر الحاحا التي على البلدان النامية أن تواجهها ، وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية . وتؤثر هذه المشكلة في الوقت نفسه على أداء النظام المالي الدولي في مجموعه . وأود أن أؤكد هنا في الجمعية العامة المبدأ القاضي بأن على الدائنين والمدينين مسؤولية مشتركة عن تسوية مشكلة الديون .

وطالما كنا غير قادرين على احداث نمو مطرد للبلدان النامية والمساعدة على تنسيق السياسات الاقتصادية التي تجعل منه أمرا ممكنا ، وطالما كانت تلك البلدان غير قادرة على زيادة مدخراتها الوطنية ومضطرة الى أن تعيش في ركود اقتصادي ، فإن سياسات التكيف لديها ستبقى مكبلة بقيود اجتماعية بل ومعنوية ، لأن من غير الممكن اتباع النمط الذي كان يتبعه "سيزيف" الذي كان يدفع بالصخرة الى أعلى الجبل كل صباح ، لا شيء إلا ليراها تتدحرج مرة أخرى في المساء ثم يدفعها مرة أخرى الى أعلى في صباح اليوم التالي . فمن الضروري بناء أمل حقيقي بتدابير حقيقية لأن هذه مشكلة حقيقية لا تتعلق بالأرقام المالية وحدها وإنما بالبشر الذين تعبر عنهم تلك الأرقام .

(السيد فرنانديز
أوردونيبيز ، اسبانيا)

ان المطلوب هو القيام بعمل ايجابي ، مثل اعادة الجدولة بشكل اكثر مواتاة ، وتحرير التجارة ، وضمان الاسعار المنصفة ، واطاحة موارد اكثر للوكالات المتعددة الاطراف ، وتقديم المساعدة للأغراض التنموية عن طريق النقل الفعال للتكنولوجيا والموارد . ان اسبانيا تؤيد هذه السياسة ، وقد تبنت وستظل تتبنى في كل محفل سياسة ترمي الى اقامة الحوار ، بمثل ما طالب به هنا رئيس الوزراء الاسباني فيليب غونزاليس .

انتقل الآن الى المسألة الثالثة التي أشرت اليها من قبل ، وهي الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها وحمايتها . وهذا مجال شابت فيه الامم المتحدة طوال فترة وجودها دون كلل في محاولة لاقرار تعهدات جديدة والرد بكل حزم على التحديات التي لا يمكن تجنبها . لقد اكتمل تقنين تلك الحقوق ، ووضعت في الوقت نفسه ترتيبات فعالة لرصد الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في هذا المجال . وقد ساعد هذا كله على نضج ضمير اخلاقي عالمي لم يعد يمكن معه لمجتمع الامم أن يظل غير مبالي بالانتهاك المنتظم الخطير لتلك الحقوق . ولا يمكن اللجوء في هذه الحالات الى حجة السيادة الوطنية أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .

ومن المشجع أن نلاحظ التقدم المحرز في تعريف وتطوير القواعد القانونية ، وخاصة فيما يتعلق بالية الرصد التي انشئت . إلا أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به في كلا المجالين ، وخاصة في مجال الرصد الفعال لاحترام حقوق الانسان ، والتضامن الملموس مع القطاعات الاجتماعية التي لاتزال تتعرض للاضطهاد أو التهميش بطريقة عشوائية .

ويمثل دخول الاتفاقية الخاصة بمكافحة التعذيب حيز التنفيذ مؤخرا خطوة هامة في هذا الاتجاه . وصدق اسبانيا عليها بمجرد الانتهاء من الاجراءات البرلمانية التي قطعت شوطا كبيرا بالفعل في هذا الصدد . ومن المقرر أن يصحب ذلك التصديق الاعلان المنصوم عليه في المادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاقية ، اذ أن من المعروف أن رصد الامتثال الفعال يتطلب الاعتراف باختصاص لجنة الخبراء المنشأة لهذا الغرض .

وانني اذ اتناول المجال الاجتماعي والانساني ، اود ان اؤكد الان على الأهمية القموى لمؤتمر فيينا الممني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وليس بوسع أحد أن يتجاهل ضخامة هذه المشكلة المتعاطمة الخطر ، والتي اكتسبت الآن أبعادا عالمية ، ذات آثار هائلة تتجاوز الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لتمتد الى فكرة الأمن ذاتها ، بالنظر الى علاقة هذه الظاهرة بظواهر أخرى - مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، أو الارهاب - في الشبكات المحكمة والقوية لاسواق المال السوداء الدولية . ونحن مقتنعون بأن التعاون الدولي الوثيق وحده هو الذي يمكن أن يتيح مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقضاء على تعاطيها .

ويأخذ الارهاب بالمحل بعدا عالميا . وهو بلاء يهددنا جميعا وعلينا أن نعمل جميعا على استئصاله . ان الأمم المتحدة التي عززت بالفعل اتفاقيات عديدة ترمي الى مكافحة الارهاب في المجال القانوني قد اتخذت أيضا خطوة بعيدة المدى من الناحية الساسية ، وذلك بأن أصدرت باتفاق الآراء قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، الذي يمسرّب دون تحفظ عن الادانة القاطعة للارهاب . إلا أن هذا التطور المشجع للغاية يجب ألا يظل اشارة اعلانية معزولة . اذ ينبغي الحفاظ على اتفاق الآراء الذي تم التوصل اليه وتوسيع نطاقه باصدار توميّات واتخاذ تدابير في مختلف المجالات القطاعية .

ان مهمة حماية حقوق الانسان ، التي تمثل حتمية حيوية في هذه المرحلة من التاريخ ، تكتسب أعظم مدلول لها عندما تنتهك تلك الحقوق بشكل مؤسسي . ان التمييز المنصري ، البغيض دائما والذي لا يتفق اطلاقا مع فكرة الكرامة الانسانية ذاتها ، يتبدى بكل تطلبه في عصرنا هذا في نظام الفصل المنصري الذي تنفذه بشكل مؤسسي سلطات جنوب افريقيا . وعلى المجتمع الدولي أن يوضع مرة أخرى دون أي شك وجوب استئصال ذلك النظام بشكل كامل ونهائي . وفي هذا الاطار نلاحظ بقلق عميق رفض بريتوريا المستمر لبدء حوار سياسي داخلي مع ممثلي الاغلبية السوداء .

وبعد تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ، سوف أسير الان على خطى بعض زملائي في مناقشة بعض المشاكل الاقليمية التي على المنظمة أن تتناولها .

(السيد فرنانديز)
أوردونيز ، اسبانيا

إذا كان الابقاء على نظام الفصل العنصري نتيجة للسياسة الرجعية المتبلدة التي تمارسها حكومة بريتوريا ، فيجب الاعتراف بأن حالة التوتر الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي قد تدهورت في الشهور القليلة الماضية الى الأسوأ ، وبأن مسؤولية عدم الاستقرار في المنطقة تقع أيضا على جمهورية جنوب افريقيا . ان اسبانيا تدين محاولات زعزعة استقرار جيران جنوب افريقيا عن طريق اتباع سياسة العدوان العسكري والاقتصادي .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الحالة في ناميبيا ، التي تتميز بالابقاء على علاقة استعمارية وعلى التمييز العنصري ، لاتزال حتى الآن بعيدة عن الطريق الذي دعت اليه هذه المنظمة مرارا ، وهو تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون ابطاء أو أعذار ، وما يباحب ذلك من استقلال الاقليم .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فإن من العلامات الايجابية ان نرى قبولا عالميا تقريبا من المجتمع الدولي لمبدأ عقد مؤتمر دولي . وتعد هذه الصيغة في الظروف الراهنة الوسيلة الوحيدة التي من شأنها اتاحة تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع . وينبغي لهذه التسوية ان تقوم على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، وضمان أمن جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، داخل حدود دولية معترف بها . وهذا المؤتمر ، الذي ينبغي ان يكون مفتوحا لاشراك جميع الاطراف المعنية في النزاع ، لابد ان يجرى تناوله بكل حرص وواقعية ، ولكن لن يكون ممن الملائم تأخير انعقاده . وتأمل اسبانيا في ان تبذل جميع الاطراف المشاركة جهدا للتغلب على العقبات التي لاتزال قائمة على طريق هذا المؤتمر .

وفي الوقت نفسه تتابع اسبانيا بقلق متزايد التدهور في أوضاع حقوق الانسان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، والعدد المتزايد من المستوطنات غير الشرعية التي أقيمت هناك . ذلك أن هذه الاعمال والتصرفات تؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلم في المنطقة .

وفي لبنان هناك عودة فاجعة الى سفك الدماء بما يعوق سير الحياة الاجتماعية السلمية اللازمة في بلد يستحق مصيرا أفضل ، ويحتاج الى صيانة وحدته واستقلاله وسلامته الاقليمية . كذلك فإننا نشعر بالقلق بسبب معاناة اللاجئين الفلسطينيين ، التي يزيد بها سوءا حالتهم الداخلية داخل المخيمات نتيجة للهجمات التي يتعرضون لها من الخارج .

وفي الحرب الدموية التي طال مداها بين ايران والعراق ، اتخذت المنظمة خطوة هامة عندما وافق مجلس الامن بالاجماع على القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . واني أعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للأمين العام الذي يواصل بذل الجهود للتقريب بين وجهات نظر طرفي الصراع . ونحن نعتقد أن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) متوازن وواقعي ، ونحث الطرفين على أن يعربا دون أي نوع من التحفظات ، عن استعدادهما لتنفيذ قرارات مجلس الامن في مجموعها .

وبالإضافة الى ذلك ، فإننا نشعر بالقلق بسبب التصاعد الأخير في هذه الحرب ، ونطالب بغرض الوقف الفوري لاطلاق النار على مختلف الجبهات ، وندين أيضا الهجمات غير المحتملة على حرية الملاحة في مياه الخليج .

ولاتزال مسألة قبرص مصدر توتر بالغ الخطر في منطقة تعاني بالفعل من اضطراب عميق . ونحن نحث على التوصل الى تسوية تضمن بالكامل وحدة جمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وتمكّن الطائفتين في الجزيرة من العيش معا في سلام . وتعتبر اسبانيا ان المغرب العربي منطقة لها الاولوية في الامة وتسمى الى المشاركة الشاملة والنشطة في تحقيق الوثام والتعاون بين جميع بلدان المنطقة . ولهذا السبب فإن استمرار الصراع في الصحراء الغربية يظل مصدر قلق مستمر لنا .

وتؤيد اسبانيا جهود الامين العام لاستخدام مساعيه الحميدة للتوصل الى تسوية تفاوضية وفقا لقرارات الامم المتحدة ، تؤدي الى اجراء استفتاء بشأن تقرير المصير وفقا للمبادئ والشروط التي وضعتها منظماتنا ومنظمة الوحدة الافريقية للتعرف على رغبة الشعب الصحراوي .

أما في افغانستان ، فإن المحادثات غير المباشرة التي تجرى تحت اشراف الامين العام ، لم تحقق بعد أي اتفاق . ويمثل انسحاب القوات السوفياتية واحترام حق الشعب الافغاني في تقرير المصير عنصرين أساسيين للتوصل الى حل سلمي دائم للمشكلة . وهذا هو الطريق الذي حددته القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة عام بعد عام .

وفي كمبوتشيا ، نواجه حالة مماثلة ، حيث نعتقد بالنسبة لهذه القضية أيضا ان انسحاب القوات الفيتنامية شرط مسبق أساسي حتى تتاح أمام ذلك البلد فرصة الاختيار الحر للنظام السياسي الذي يتفق على أفضل وجه مع مصالحه .

ومن الواضح أن تعزيز العمليات الداخلية لافشاء الطابع الديمقراطي في بعض البلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ له أثر يتجاوز حدود تلك البلدان ويسهم في الاستقرار والامن في المنطقة .

ونحن الاسبان نشعر اننا نرتبط برباط الاخوة مع شعوب أمريكا اللاتينية ، ونشارك في تطلعات هذه الشعوب الى السلم والحرية والعدالة ولذلك فإننا نشعر بارتياح عميق لأنه على الرغم من استمرار وجود بعض الصعوبات ، فإن الديمقراطية تتعزز بثبات ، كما تتخذ خطوات مشجعة في هذا السبيل لتسوية بعض حالات الصراع ، ويتمخ الحوار والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية . كل هذا يبرز الاسهام البنّاء لشعوب أمريكا اللاتينية في قضية السلم .

وفيما يتعلق بالازمة في أمريكا الوسطى ، فإننا نؤكد دائما أن الصراع السني يحتاج المنطقة مشكلة اقليمية تكمن اسبابها الرئيسية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي غير العادل . ومن ثم فإن الحل الذي يجب أن يكون تفاوضيا وسلميا يلزم

(السيد فرنانديز)

أوردونيبيز ، اسبانيا

بالمثل أن يكون اقليميا . ولانزال نعتقد أيضا ان احتمالات السلم في المنطقة لن تنعزز على الاطلاق بمحاولة وضع مشاكلها في سياق المواجهة بين الدول الكبرى . ولذلك شجعنا منذ البداية الأنشطة التي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، التي بدأت عملية يبدي فيها أعضاء المجموعة ، مع أعضاء فريق الدعم ، الواقعية والاستعداد للحوار . وفي غضون هذه العملية نجحت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها في توليد الارادة السياسية وتوفير اطار مرجعي لتسوية الصراع حظي بتأييد جميع بلدان أمريكا اللاتينية ، والبلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والاعلوية العظمى من المجتمع الدولي .

وان توقيع بلدان أمريكا الوسطى أخيرا على اتفاق غواتيمالا البالغ الأهمية قد أوضح أن هذا الجهد لم يذهب سدى . إلا أن العامل الحقيقي والحاسم هو أن بلدان أمريكا الوسطى راغبة في حل مشاكلها بروح التضامن ، مستخدمة في ذلك وسائل الحوار والتفاوض .

ان الخطوات التي اتخذت منذ ٧ آب/أغسطس تبرز أهمية العملية الجارية ، كما تبين الارادة السياسية الحازمة لبلدان أمريكا الوسطى للاضطلاع بهذه العملية وحاجتها الملحة الى الاعتماد على تشجيع المجتمع الدولي وتأييده . وترى اسبانيا ان هذه العملية طريق ذو اتجاه واحد ، وان أي تدخل خارجي لن يكون عملا غير صائب فقط ، بل سيكون عملا طائشا ، يعرّض للخطر اقامة سلم دائم في المنطقة . ولهذا السبب فإننا بتكرارنا لتأييد الحكومة الاسبانية لاتفاق غواتيمالا نحث الجمعية كذلك على أن تعرب باملوب واضح وقوي عن تأييد المجتمع الدولي لهذا الاتفاق .

ان الروح التي عمل بها رؤساء أمريكا الوسطى بيّنت أيضا الرغبة القوية لشعوب أمريكا اللاتينية في السلم والتزامها الاكيد بالحوار والتفاوض باعتبارهما أفضل طريقين للتوصل الى حلول دائمة للصراعات القائمة . ونحن نشق في أن هذه الروح نفسها مستمرة سائدة في معالجة جميع الصراعات القائمة أو التي يمكن أن تقوم بين هذه البلدان .

وأود أيضا أن أشير الى الوضع الاستعماري في جزر المالديف ، التي لاتزال مصدر انشغال للمجتمع الدولي . ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق مفاوضات تجرى بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين ، وتؤدي الى استعادة السلامة الإقليمية للأرجنتين . وهذا لا يعني تجاهل المصالح الشرعية لسكان الجزيرة . ومن الضروري والملح أن تجرى هذه المفاوضات بين الحكومتين ، ونحن نحثهما على البدء في ذلك . وثمة مسألة أخرى تتعلق بالاستعمار ولا تزال تؤثر على بلادي باسلوب مباشر ، ولا تزال الحكومة الإسبانية والشعب الإسباني عازمين على إيجاد حل نهائي لمشكلة جبل طارق يعيد هذه المنطقة الى أراضينا الوطنية ، دون إضرار بمصالح السكان . ونحن عازمون لتحقيق هذا الهدف على اتباع أسلوب الحوار مع المملكة المتحدة على أساس اعلان بروكسل ، والذي قررت الحكومتان بمقتضاه حل جميع جوانب المشكلة ، بما في ذلك موضوع السيادة ، عن طريق المفاوضات . وسوف تتضمن هذه المفاوضات بالضرورة عناصر سياسية وتقنية . ونحن على استعداد لتحقيق تقدم متوازن في كلا الميدانين في الاتجاه الذي حددته الجمعية العامة منذ سنوات ، ألا وهو اكمال عملية إنهاء الاستعمار واستعادة السلامة الإقليمية الإسبانية .

لقد بدأت بياني بالاشارة الى أزمة التعددية المقول بوجودها ، وما نهيه بالحديث عن نفس الموضوع . ان أحد العناصر التي أضيفت الى هذه الظاهرة في السنتين الماضيتين هو الازمة المالية التي تعاني منها منظماتنا . فبعد أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٤١ في العام الماضي بتوافق الآراء ، على أساس تقرير فريق ال ١٨ ، بدأت عملية اصلاح اداري ومالي في الأمم المتحدة . ونحن نرجو أن يؤدي الإصلاح الذي يجري حاليا الى ترشيد أكثر واستخدام أفضل لموارد المنظمة من ناحية ، والسبب تعزيز عملها تحقيقا لمقاصد الميثاق ووفاء باحتياجات المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر من ناحية أخرى .

ان هذا الإصلاح هو مهمتنا جميعا في نهاية المطاف ، وينبغي علينا جميعا أن نضطلع به . ولا يمكن لبلد أن يمتنع بصورة مشروعة عن سداد اسهاماته المالية ، مخالفا بذلك التزاماته التي يقضي بها الميثاق .

(السيد فرنانديز
أوردونيز ، اسبانيا)

وخلاصة القول إننا على ثقة من أنه سيتم في هذا العام إحراز تقدم ملموس في تحليل الوضع الداخلي في الأمم المتحدة ، والاضطلاع بتشخيص سليم ، وبدء العمل من أجل التوصل الى اتفاق لاتخاذ تدابير محددة بشأن عملية إعادة تنشيط المنظمة . فبهذه الطريقة فقط يمكن تعزيز دور المنظمة بوصفها محفلا لا غنى عنه للمناقشة والوثام والعمل في مجال العلاقات الدولية ، وتعزيز شخصيتها بوصفها أداة متعددة الاطراف لا غنى عنها ، تؤيدها اسبانيا تأييدا كاملا ولن تدخر جهدا من أجل نجاحها .
وقبل خمسين عاما قال الاسباني الشهير السيد غريغوريو مارنيون شيئا لا يزال صالحا حتى يومنا هذا .

"إننا لا نعرف أين سيجد البشر سبيلهم الجديد وإيمانهم الجديد ، ولا الى أين سيؤدي بهم ذلك الإيمان وذلك السبيل ، ولكن ... إن تفسير الظاهرة الغالبة الجامعة في وقتنا هذا ، وهي ما ينتاب نوعنا البشري من إحساس غريزي بالرعب ، يوحي بأن الاكتشاف الرائع الذي سيحوّل الاجيال المقبلة هو ، بكل بساطة ، السلم" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الممثلين أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ١٠٤/٢٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وتحدد بخمس دقائق للكلمة الثانية . وينبغي للوفود الإدلاء بها من على مقاعدهم .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد تشاد يحتفظ

بحقه في الرد في الوقت المناسب على فحوى الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها ممثل القذافي . لذلك فإنني أقصر كلامي الآن على الإشارة الى بضع من المزاعم المارخة التي أدلى بها وفد ليبيا .

أولا ، أود أن أذكر الوفد الليبي بأن ما يسميه عدوانا على الجزء الجنوبي من ليبيا إن هو إلا نضال شعب من أجل تحرير أرضه التي نهبتها ليبيا ودنستها خلال احتلال بربري دام لسنوات عديدة . وهذا بالتأكيد كفاح مشروع .

ثانيا ، إن الوحدة الفرنسية موجودة في انجamina بموجب اتفاق تعاون مبـرم بين تشاد ، بوصفها دولة ذات سيادة ، وفرنسا بوصفها دولة صديقة . وعلاوة على ذلك فإن هذا يأتي تمثيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الدول حقا طبيعيا في الدفاع عن النفس .

ثالثا ، هل وزن الممثل الليبي كلماته على الإطلاق عندما زعم وقال دون سند أن أوزو هي أرض ليبية ؟ إن جميع المكوك الدولية التي تحدد الحدود بين تشاد وليبيا ، وهي مكوك أبرمت بين المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا - الدول الاستعمارية السابقة - تبين بوضوح تام أن البيان الذي أدلى به الممثل الليبي زائف . وبالتأكيد فإن ممثل القذافي يعلم جيدا تلك الحقيقة عندما ينتهك التاريخ والقانون بقوله هنا أمام العالم بأسره إن بلاده ليست بحاجة على الإطلاق إلى الحصول على وثائق من مصدر استعماري لتثبت أي شيء . ويمكن أن نتبين هنا بوضوح ما تتميز به طبيعة النظام الليبي بالفعل من انحراف وافتراء للزيف . وفي ظل هذه الظروف ، ما هو شكل ذلك التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية الذي يشيرون إليه عندما يرفضون حل المشكلة ، ولا يقيمون أي وزن للتاريخ والقانون والمبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، التي تندرج كل من تشاد وليبيا في عضويتها ؟ إن الحقيقة بسيطة جدا ، وهي أن القذافي ليست لديه حجة يقدمها في هذا الصدد . وهو يحاول فقط فرض نفسه على الجميع بقوة السلاح والاكاذيب .

رابعا ، فيما يتعلق بالادعاء بأن ليبيا تساعد منظمة الوحدة الأفريقية في حل ما يسمى بمشكلة تشاد ، أود ببساطة أن أورد على ذلك بأننا نشهد هنا مرة أخرى المخادعة والتضليل . إذ أنه لا توجد الآن سوى مشكلة واحدة ، ألا وهي المشكلة القائمة بين تشاد وليبيا . وتلك هي المشكلة التي تتناولها الآن منظمة الوحدة الأفريقية . وتلك هي المشكلة التي طُرحت في لوساكا حيث حاول ممثل طرابلس بموقفه ومراوغته وافتقاره إلى المنطق أن يرهق أعماب رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة المختصة المعنية . ومن حسن الحظ أن رؤساء الدول المستنيرين هؤلاء قد أحبطوا مناورات التأخير التي لجأ إليها ممثل ليبيا .

إن البيان الخالي من كل معنى الذي أدلى به ممثل ليبيا هذا الصباح قد قدم لدول العالم دليلا إضافيا ، إن كانت هناك حاجة لأي دليل آخر ، على سوء نوايا ليبيا الواضح ورفضها لأي تسوية سلمية لحرب العدوان التي يشنها نظام القذافي دون رحمة في تشاد منذ أكثر من عقد من الزمان . ومن هنا فإن القول بأن الحرب بين تشاد وليبيا قد انتهت وبأن ليبيا ليس لديها ما تفعله في تشاد هو - مرة أخرى - أسوأ صورة لسوء النية وعدم الامانة ؛ إذ أن الجيش الليبي ما فتئ ينتهك يوميا ، ودون عقاب ، المجال الجوي التشادي عن طريق طلعاته الجوية المتكررة في تحدٍ لقرارات منظمة الوحدة الافريقية . إن النظام الليبي ما برح يجند المرتزقة ويحشد القوات بغية استئناس هجماته البرية والجوية ضد تشاد .

لهذا فإننا نقول إن البيان الذي أدلى به ممثل ليبيا هذا الصباح بيان صياني بعيد كل البعد عن الامانة والصدق ، وهو مجرد مناورة تستهدف التأخير والمماطلة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما استمع بعض

أعضاء الجمعية العامة هذا الصباح للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليبييا ، فلربما أغراهم ذلك بأن يظنوا للحظة عابرة بأنه كانت هناك مواجهة في تشاد بين فرنسا وليبيا . وهذا بالضبط ما أراد له الممثل الدائم لذلك البلد أن يظنوه ، فقد اعتدنا على أن نستمع منه الى ذلك النمط من عرض الحقائق ؛ ولكن ذلك لا يمت للحقيقة بملة .

ولقد وصف مفير تشاد لتوه وصفا بليفا الشرور التي لا حصر لها والتي يعاني منها بلده بسبب أعمال العدوان التي ترتكبها ليبيا منذ عدة سنوات . وأود ببساطة أن أضيف ما يلي : أولا لا يوجد نزاع بين فرنسا وليبيا ؛ وإنما هناك نزاع قائم بين تشاد وليبيا ، وهو نزاع بدأته ليبيا وضحيتها هي تشاد ، البلد الافريقي الذي ينتمي الى حركة بلدان عدم الانحياز . وقد نجحت تشاد في تحرير جميع مناطقها الشمالية تقريبا

من الاحتلال الليبي - وكان لها كل الحق في أن تفعل ذلك . وقد فعلت ذلك باستخدام القوات المسلحة التشادية دون غيرها . أما المساعدة التي تقدمها فرنسا الى تشاد فتأتي استجابة لطلب رسمي مقدم من حكومة ذلك البلد الصديق . وذلك هو الإطار السني توجد في نطاقه وحدة عسكرية في تشاد هدفها دفاعي وراذع بحت .

وفيما يتعلق بقضية قطاع أوزو ، لا يسعني سوى أن أكرّر ما قاله وزير خارجية فرنسا يوم الأربعاء الماضي من على منمّة هذه الجمعية :

"وإن فرنسا التي قادت تشاد الى الاستقلال وسلمت اليها حدودها تعتبر أن هذا الإقليم [قطاع أوزو] ينتمي الى تشاد . وهي مستعدة ... لأن تقدم الوثائق التي في حوزتها الى الهيئات التي تطلبها . " (A/42/PV.8 ، ص ٢٧)

ولممثل ليبيا مطلق الحرية في أن تساوره أفكار مغايرة . ولكن عليه أن يدفع بحجج مقنعة أمام المحافل المختصة في إطار تسوية قانونية ، ويحدو فرنسا وطيد الأمل في أن يتم التوصل الى هذه التسوية .

السيد الفرطاس (الجمهورية العربية الليبية) : سيدي الرئيس ،

لا أريد أن أضيع وقتكم ووقت السادة أعضاء الوفود في الرد على الافتراءات والاكاذيب والتبريرات التي استمعنا اليها قبل قليل على لسان مندوب تشاد لأنها لا تستحق الرد .

أما ما ورد على لسان السيد ممثل فرنسا المحترم ، فإننا نحتفظ بحق الرد على ما ورد على لسانه الى الوقت المناسب ، نظرا لاننا نؤمن بالفعل بأن المشكل أساسا هو مع فرنسا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥